التمكين الاقتصادي للمرأة المصرية ودوره في التنمية الاقتصادية

Economic empowerment of Egyptian women And its role in economic development

فاطمة سيد عبدالقادر
المدرس بالمعهد العالي للعلوم الادارية بسوهاج

ملخص البحث

يعتبر تمكين المرأة اقتصـــاديا من أهم الســـبل لتحقيق التنمية الاقتصـــادية , لقد أكدت منظمة العمل الدولية واتفاقية الفجوة بين الجنســـين علي أن المســـاواة بين الرجل والمرأة في الحصـــول علي الموارد الاقتصـــادية , التعليم , التدريب , المشـــاركة المجتمعية في العملية الانتاجية والتنموية هي خطوة ضرورية يجب اتخاذها في كل دولة حتي يتسنى لها تحقيق متطلبات التنمية الشاملة والمستدامة .

ولقد ســـبقت المرأة الأوروبية المرأة العربية والمصـــرية في التمكين الاقتصـــادي وذلك لوجود معوقات وتحديات امام تمكين المرأة المصـــرية من خلال وجود الموروثات الثقافية وارتفاع نســـبة الامية للمرأة واقتصـــار عمل المرأة' علي القطاع الغير رسـمي . ولذلك يجب وضـع حلول تسـاهم في زيادة تمكين المرأة اقتصـــاديا ويأتي دور قطاع المصـــرفي في تمويل المرأة وتدعيمها من خلال الشـــمول المالي وتمويل المشروعات الصـغيرة والمتوسـطة لها لتبني أفكارها الاسـتثمارية وبالتالي الانطلاق نحو تحقيق رؤيه مصر (2030)

Research Summary

Empowering women economically is one of the most important ways to achieve economic development. The International Labor Organization and the Gender Gap Convention have emphasized that equality between men and women in access to economic resources, education, training, and community participation in the production and development process is a necessary step that must be taken in every country. In order to achieve the requirements of comprehensive and sustainable development.

European women have preceded Arab and Egyptian women in economic empowerment, due to the presence of obstacles and challenges to empowering Egyptian women through the presence of cultural legacies, the high rate of illiteracy for women, and the restriction of women's work to the informal sector. Therefore, solutions must be developed that contribute to increasing women's economic empowerment. The role of the banking sector comes in financing and supporting women through financial inclusion and financing small and medium enterprises for them to adopt their investment ideas and thus move towards achieving Egypt's vision (2030).

المقدمة

تبلغ قضية المرأة ودورها في مختلف المجالات في المجتمع اهتماما بالغا علي المستوي العالمي او الاقليمي او المحلي . وباستقراء التطور التاريخي لنظرة المجتمع الانساني لوضع المرأة نجد ان المرأة هي المرآة التي تعكس نمو المجتمعات , فأي مجتمع يقر بمبدأ المساواة والاعتراف بدور المرأة التنموي فإنه يشهد تلازم ملحوظ بين النمو الاقتصادي له والارتقاء بالمرأة , فلقد ذكر قاسم أمين منذ اكثر من قرن علي أن الوطن لا يكون حرا إلا عندما تكون المرأة حرة فالمرأة لا تمثل نصف المجتمع فقط بل هي ايضاً مسئولة عن انتاج وتدعيم النصف الأخر .

وانطلاقا من أن التنمية الاقتصادية تستند علي حشد الموارد البشرية داخل كل دولة بدون تمييز بين المرأة والرجل , يأتي دور التمكين الاقتصادي للمرأة والاعتماد عليه كأحد طرق تنفيذ خطط هذه التنمية , اعتباره من المقومات الاساسية لأطلاق قدرات الاقتصاد القومي وتحقيق مستويات مرتفعة من الرفاهية الاقتصادية .

مشكلة البحث :

تكمن مشكلة البحث في كيفية استثمار المرأة وتنمية دورها في النشاط الاقتصادي عن طريق تمكينها اقتصاديا وتبني التسهيلات التي تتضمن أقصي استفادة وفاعلية لهذا التمكين .

وتتمحور اشكاليا البحث من خلال طرح مجموعة الأسئلة الأتية :-

- ما أثر تمكين المرأة في تدعيم التنمية الاقتصادية ؟
- ما هو واقع تمكين المرأة اقتصاديا ؟
- ما هي التحديات التي تؤثر علي التمكين الاقتصادي للمرأة ؟
- ما مدي مساهمة القطاع المالي في تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة ؟

ومن خلال الاجابة علي تلك الاسئلة يتم وضع فروض البحث والتي سنحاول اثبات صحتها من خطئها .

فروض البحث :

- توجد علاقة قوية بين تمكين المرأة وتحقيق التنمية الاقتصادية .
- يعد التمويل والتدعيم المالي أهم أدوات تمكين المرأة اقتصاديا .

ومن هنا تكمن أهمية البحث من خلال النقاط التالية :-

أهداف البحث :

هناك هدف رئيسي للبحث يتمثل في بيان دور التمكين الاقتصادي للمرأة في تحقيق التنمية وتدعيم القطاع المالي لذلك . وينبثق من هذا الهدف الرئيسي للبحث عدة أهداف فرعية منها

- التطرق لمفهوم التمكين و انواعه ومؤشراته واهدافه .
- التطرق لوضع التمكين الاقتصادي للمرأة العربية و وجه عام والمصرية بوجه خاص وأهم المعوقات والتحديات التي تعرقله .

- توضـــيح أثر التمكين الاقتصـــادي للمرأة علي عملية التنمية الاقتصـــادية والبيئية المستدامة.
- استعراض بعض النماذج في التمكين الاقتصـادي للاستفادة منها في طرح نموذج يتم تطبيقه في مصر .

أهمية البحث :

اسـتنادا علي طبيعة المشـكلة التي يتمحور حولها البحث , والاهداف التي يسـعي إليها يمكن ابراز أهمية البحث من خلال ما يلي :-

- افتقار المكتبة العربية للابحاث التي تناولت التنمية الاقتصـــادية من منظور التمكين الاقتصادي للمرأة .
- ابراز الواقع الفعلي للمرأة العربية عامة والمصـــرية خاصـــة وموقف الموروثات السلبية التي تقف كعائق لتمكين المرأة .
- تعد التنمية الاقتصـادية ضـرورة وليس اختيار لاي مجتمع , ولما كان للمرأة أهمية كبيرة داخل المجتمع فلا بد من تضـــافر الجهود علي مســـتوي القطاعات المختلفة بوجه عام والقطاع المالي بوجه خاص (البنوك) لتعزيز دور المرأة التنموي .
- يهتم البحث بالتمكين الاقتصادي كأحد المحاور الخمسة لاستراتيجية الدولة (رؤية المرأة المصرية 2030) .

منهج البحث :

يعتمد البحث علي اسـتخدام المنهج الوصـفي التحليلي من خلال توضـيح حد المسـاهمة في تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة .

اسـتخدام اسـلوب المقارنات للتعرف علي كيفية تنفيذ نموذج مقترح للتمكين الاقتصـادي للمرأة المصرية .

خطة البحث :

المبحث الاول : الاطار النظري لمفهوم التمكين الاقتصادي للمراة والتنمية الاقتصادية
المبحث الثاني : معوقات وتحديات التمكين الاقتصادي للمرأة
المبحث الثالث : الاتجاهات الحديثة في تمكين المرأة المصرية أقتصادياً
المبحث الرابع : تصور مقترح لتمكين المرأة المصرية اقتصادياً
المبحث الخامس : نتائج وتوصيات

الدراسات السابقة :

دراسة (Duflo) women Empowerment and Economic Development
تهدف الدراسـة إلي وجود علاقة قوية بين التمكين للمرأة و التطور الاقتصـادي وأكدت الدراسـة علي التركيز علي دور المرأة في تحقيق التطور الاقتصـادي كما خلصـت إلي أن التمكين الاقتصادي للمرأة سيؤدي إلي تحسين التطور الاقتصادي , وزيادة الرفاهية الاقتصـادية وخاصـة في مجال الصـحة والتغذية , كما انه يعمل علي تحقيق التوازن بين دور المرأة ودور الرجل في تحقيق التطور الاقتصادي .

2) دراســـة ســـليمان ابراهيم وأحمد دراز بعنوان " تمكين المرأة الريفية اقتصـــاديا واجتماعيا بقرية العصلوجي الشرقية " 2009)

وتهدف الدراسة إلي الاشارة إلي بعض الخصائص الشخصية للمرأة الريفية قبل التمكين وبعد التمكين الاقتصـــادي والاجتماعي وعقد مقارنة بينهما , ومن ثم التعرف علي الآثر الاقتصـادي لتجربة التمكين للمرأة الريفية من حيث التغير في دخل الأسـرة وتنوع المصـــادر لهذا الدخل , والتغير في فرص العمل والمشـــاركة في المشـــروعات الاقتصادية , والتغير في الوعي الاقتصادي .

وأيضـــا تهدف الدراســـة إلي التعرف علي الاثر الاجتماعي لتمكين الريفيات من حيث التغير في المشـــاركة الاجتماعية والتغير في الاتجاه نحو اهمية المنظمات الأهلية والاجتماعية .

3) دراســة المعهد المصــرفي المصــري بعنوان: "دور القطاع المصــرفي في تعزيز التمكين الاقتصادي"
للمرأة "2017" .

وتهدف الدراســـة الي التأكيد علي وجود علاقة وثيقة بين تمكين المرأة والتنمية الاقتصادية , حيث انه في ظل وضع اقتصادي يحتاج إلي تجنيد كافة الموارد الاقتصادية للدولة وسواء البشرية او المادية يأتي دور تمكين المرأة ليكون أهم سبيل لتحقيق التنمية الشـاملة والمسـتدامة . ولأن البنك المركزي هو حجر الزاوية في الاقتصـاد المصـري كان لزاما أن تسـلط الدراسـة الضـوء علي دور القطاع المصـرفي في تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة .

4) دراســة محمود محمد خيرالدين بعنوان " الشــمول المالي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية 2019"

وتهدف الدراسـة إلي توضـيح مفهوم التمكين وأسـاليبه , والتحديات التي تواجه الشـباب بوجه عام , والمرأة بوجه خاص في الدول النامية والاسـلامية كما أوضـحت الدراسـة لخطوات الرئيســـية للشـــمول المالي والتي تعتبر التمكين الاقتصـــادي احد أهم هذه الخطوات , ومن ثم تم تأثير ذلك علي التنمية الاقتصادية .

المبحث الأول

الاطار النظري لمفاهيم التمكين والتنمية

- مفهوم التمكين الاقتصادي للمرأة

أولا مفهوم التمكين :

بالرغم انه أصبح مفهوم التمكين للمرأة من المفاهيم المنتشرة في معظم الدول حيث انه صار بديلا لمصطلحات عديدة منها المشاركة المجتمعية , مكافحة الفقر , والرفاهية الاقتصادية , والحد من الاضطهاد . إلا انه مازال هناك خلاف علي تحديد مفهوم متفق عليه للتمكين . وتوجد مجموعة من التعريفات تناولت التمكين عموما , والتمكين الاقتصادي للمرأة منها :-

- التمكين في اللغة :

هو مصدر للفعل مكن وتدل علي علو المكانة , ومن ذلك قوله تعالي " إنك اليوم لدينا مكين امين " (سورة يوسف : من الآية 54)

كما تأتي بمعني القدرة والتمكين من الشئ مثل قوله تعالي " ونريد أن نمن علي الذين استضعفوا في الارض ونجعلهم أئمة ونجعلهم الوارثين ونمكن لهم في الارض " (سورة القصص : الاية 5-6) . (صالح : 2011, ص14)

- ولقد عرفت " siulrala , lase " التمكين بانه عملية لتغير علاقات القوي بما يتيح الفرص للأفراد لاتخاذ المبادرات والقرارات واكتساب المزيد من السيطرة علي حياتهم ويؤدي أيضا إلي تخلي النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية عن جزء من سلطتها للأفراد والجماعات والفئات المهمشة للمشاركة في صنع القرارات ولعب دور حيوي في المجتمع.

- كما عرف " Vanessa , Griffein " تمكين المرأة بانه اضفاء القوة علي المرأة , والقوه هنا تعني أن يكون للمرأة كلمة مسموعة ولها القدرة علي التحليل والابتكار والتأثير في القرارات الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة علي المجتمع ككل وأن تكون لها أسهامتها في المجتمع وادراك قيمتها ليس فقط في المنزل ولكن في المجتمع ككل .

- كما تجد ان هناك تعريف أبرز دور التمكين للمرأة في زيادة درجة المشاركة كما في التعريف الوارد عن صندوق الأمم المتحدة الأنمائي للمرأة (2000, ص64) .

فعرف التمكين بأنه " توفير فرص أكبر للمرأة للحصول علي الموارد والتحكم في المجتمع أي أن التمكين هو مشاركة المرأة مشاركة تامة في صنع القرارات والسياسات المتعلقة بحياتها وفي تنفيذها ضمن حيز الواقع ".

- كما يمكن تعريف المرأة علي أنه " عملية بناء قدرة المرأة علي ان تكون معتمدة علي ذاتها وأن تنمي شعورها بالقوة الداخلية والاستقلال الذاتي اقتصاديا والقدرة علي اتخاذ القرار والإدارة والقيادة وتغيير السلوك والاتجاهات اقتصاديا والقدرة علي اتخاذ القرار والغدارة والقيادة وتغير السلوك والاتجاهات والخروج من دائرة التهميش الاجتماعي

" حلمي , 2003 , ص 159) " .

وعليه يمكن تعريف تمكين المرأة اقتصاديا بانه اكساب المرأه القدرة علي اكتشاف ذاتها , وما بداخلها من قدرات ومهارات يصل بها إلي نوعية الحياه التي تريدها والتطور نحو الأفضل , وزيادة تنوع الخيارات والبدائل المتاحة لدعمها .

وايضا يمكن تعريف التمكين الاقتصادي للمرأة هو عمليه تهدف إلي زيادة قدرة المرأة علي تلبية احتياجاتها الاساسية بمفردها دون الاعتماد علي احد ويتحقق ذلك بامتلاك الفرد المعرفة الكافية للعمل والانجاز وأن يكون الفرد جزء من مجتمع يمكنه من تحرير طاقته الكاملة (ميخائيل , 2010 , 155) .

ثانيا: أشكال التمكين :-

تتنوع أشكال التمكين وانواعه والتي يمكن حصرها فيما يلي :-

1- التمكين الذاتي : وهو ما تم تحقيقه علي المستوي الشخصي بالنسبة للمراة عن طريق المشاركة في برامج تدريبية ساهمت في احداث نتائج ايجابية علي القدرات والامكانيات الذاتية لها في المجالات المختلفة . (الصندوق الإردني للتكافل الاجتماعي , 2013)

2- التمكين الاجتماعي : ويقصد به الاضافه المتحققة علي دور المرأة الاجتماعي والتي تتمتع به ضمن اطار القيام بأدوار مجتمعية مثل العمل بشكل تطوعي بدون مقابل مادي من خلال مشاريع تنموية تخدم مجتمعها المحلي وتحسن من مكانتها الاجتماعية .

(longwe , 1998 , volume 6,No.2.)

3- التمكين السياسي: وهو عبارة عن دعم المشاركة السياسية للمرأة من خلال ارتفاع نسبة عضويتها في مواقع اتخاذ القرار , وفي الاحزاب السياسية , ومنظمات المجتمع المدني , وزيادة تمثيلها في المؤسسات الاقليمية والدولية (فجحان ,2006 , ص36) .

التمكين القانوني : وذلك من خلال وجود أطر قانونية تضمن المحافظة علي دور المرأة في المجتمع وضمان حقوقها , والعمل علي تعديل التشريعات التي تحد من دور المرأة وتقيده , وتنفذ الاتفاقيات الدولية التي تضمن الحقوق المدنية للمرأة.

(المجلس القومي للمرأة , 2004 ,ص 310).

5- التمكين المؤسسي : وذلك بتدعيم جميع المؤسسات التي تهتم بالمرأة , وتقويه البنية الأساسية للمنظمات والهيئات التي تهدف للنهوض بمجال المرأة , وتحسين وضع المرأة من مختلف القطاعات (قنديل , 2005)

- مكونات التمكين : (schwein ,2015 , p55) لقد أتفق غالبية علماء العلوم الاجتماعية علي أن التمكين يتكون من ثمانية اركان وهي :-

1) الموارد :

يعتبر الموارد ركن اساسي من اركان التمكين المرأة سواء كانت موارد مادية أو غير مادية .

2) تقدير الذات :

وتعني تقييم المرأة لذاتها حيث يتم تقدير للمرأة في المواقف الايجابية تجاه نفسها وتجاه الآخرين وتجاه المجتمع , وهو مكون حيوي في عملية التمكين للمرأة .

3) المشاركة الاجتماعية:

ويقصد بها الانخراط او الاندماج للمرأة في الجمعيات الاهلية والمؤسسات الاجتماعية , والاشـتراك في الاعمال التطوعية المختلفة والذي يؤدي إلي شـعور المرأة بالإنجاز والانتماء , مما ينعكس علي أدائها وقدرتها في مواجهة الاخرين في مختلف المواقف

4) المشاركة السياسية :

وهي مكون رئيسـي من مكونات التمكين السـياسـي للمرأة والتي تعني المشـاركة في الانتخابات سواء كترشيح او كتصويت .

5) الحقوق والواجبات السياسية:

ويعني تحقيق التوازن بين أداء المرأة لواجباتها (دفع الضرائب ,احترام القانون , التصويت في الانتخابات , احترام حقوق الاخرين) وبين حصول المرأة علي حقوقها (حرية الفكر , حرية العقيدة , حرية التعبير)

6) الفاعلية الذاتية :

ويقصـد بها قدرة المرأة علي التحكم في قدراتها للوصـول إلي مسـتوي معين من الاداء يؤهلها لمواجهة المواقف المختلفة حيث تكون العلاقة طردية بين الفاعلية الذاتية للمرأة وقدرتها علي مواجهة هذه المواقف .

7) المعرفة والمهارات :

تعد (القراءة والكتابة) احد اهم المعارف التي تدعم عملية التمكين للمرأة وكذلك المعارف المرتبطة بالذات مثل ادراك المرأة لمواطن قوتها وضـعفها , وما تهدف اليه من قيم ومبادئ اما بالنسبة لفكرة المهارات فهناك مجموعة من المهارات التي تفيد عملية التمكين للمرأة منها مهارة ادارة الازمات ومهارة التفاوض والتواصل الفعال في مهارة التخطيط السليم.

8) الوعي السياسي :

ويعتبر من اهم اركان التمكين السـياسـي وادراك التناقضـات الموجودة في المجتمع ومواجهة مظاهر الاسـتبداد ومناصـرة المجتمعات المقهورة , والتأكيد علي مفاهيم العدالة الاجتماعية والسياسية.

* مراحل التمكين (شعبان , 2011 , ص 339).

توجد اربع مراحل اساسية للتمكين وهي كما يلي :

1- بناء الوعي : وهي أول وأهم مرحلة حيث يتم تهيئة المجتمع بكل فئاتة للمشـاركة والعمل علي أساس من المعرفة التامة لكل الحقوق والواجبات والفرص المتاحة للافراد في المجتمع بشـكل متسـاوي دون تمييز بين رجل وامرأة وبالتالي العمل بروح الفريق الواحد.

2- بناء القدرات :-

وهي المرحلة التي يتم فيها شـحذ الهمم والتدريب وبناء القدرات والمهارات التنموية وذلك من خلال التخطيط وتنظيم السكان لأنفسهم وادارة وتنفيذ الانشطة المختلفة لهم .

3- المشاركة :-

ويتم في هذه المرحلة اشـتراك جميع الافراد في اتخاذ القرارات وتنفيذ الاعمال المطلوبة بأشراف من المنظمات والهيئات الموجودة داخل المجتمع .

4- العمل :-

وهي المرحلـة الاخيرة من مراحـل التمكين ويتم فيهـا بلورة كـافـة المراحـل السابقة حيث يتم الاشتراك الفعلي للمهارات والخبرات المختلفة للأفراد .

- التمكين الاقتصادي للمرأة :-

مما لا شـــك فيه انه لا يمكن تجاهل دور المرأة في المجتمع , والذي يتزايد بشـــكل مضـــطرد حيث اقترن هذا الدور بمذيد من التقدم والتطور الاقتصـــادي للدول التي تمنح الفرص لمشـــاركة المرأة , وهذا يقودنا الي تحليل التمكين الاقتصـــادي للمرأة والوقوف علي نشـــأته وأبعاده حتي يكون لدينـا رؤيـه واضـــحـة لأثر هذا التمكين الاقتصـادي علي استقلالية المرأة المادية ومدي قدرتها علي الحصـول علي الثروات الاقتصـادية المادية والعينية , ومدي امكانيه التحكم والسيطرة الفعالة في تلك الثروات , والمحافظة عليها , وتنميتها .

أولاً :- نشأة التمكين الاقتصادي للمرأة :-

من المســـلم به ان حركات تحرير المرأة بدأت في اوروبا نتيجة لســـببين هما الثورة الصناعية , والحروب الاوربية .

فلقد ســـاهمت الحروب الاوربية والتي ذهب ضـــحيتها ملايين الرجال في ظهور دور المرأة لتصـــبح هي المســـئولة عن الاســـرة بعد فقد عائلها في الحروب ثم قامت الثورة الصناعية بتدعيم هذا الدور وصقله حيث أصبح الدور الانتاجي للمرأة وخروجها للعمل ضـرورة اقتصـادية تعد من متطلبات التنمية الاقتصـادية لهذه الدول ومن ثم تم اسـتخدام مفهوم التمكين الاقتصادي للمرأة من قبل المؤسسات المحلية والدولية وتعالت الاصوات المنادية به تحت دعاوي التنمية والمشاركة المجتمعية ومكافحة الفقر .

ولقد عاد مفهوم التمكين الاقتصـادي للمرأة بقوة بعد أول اعتراف دولي به ضـمن اتفاقية القضـاء علي أشكال التمييز ضد المرأة والتي كانت تحت اسم سيداو (CEDAW) عام 1979م ، حيث أكدت الاتفاقية علي ضـــرورة التمكين الاقتصـــادي للمرأة من خلال ديباجتها والتي نصـــت علي ضـــمان مســـاواة الرجل والمرأة في التمتع بجميع الحقوق الاقتصـــادية والاجتماعية والثقافية والسـياسـية كما ورد في البند الاول والثالث عشـر ضـــرورة كفالة حق المرأة الاقتصـــادي من خلال بناء أرضـــية قانونية حمائية (خليل النعمان ،2012 ،ص4)

ولقد تم بلورة مفهوم التمكين الاقتصـــادي للمرأة بشـــكل مؤثر بعد اعلان الحكومات في مؤتمر القـاهرة للســـكـان والتنميـة عـام 1994م ،ثم المؤتمر العـالمي الرابع في بكين 1995م بإزالة كل العقبات التي تحول دون تمكين المرأة اقتصـاديا، لتتمكن من ممارسـة دورها الاقتصـــادي وتتفاعل مع السـياســـات الاقتصـــادية ، ومســـاواتها مع الرجل في الحصـول علي الموارد الاقتصـادية والتدريب والمعرفة التي تقرر مكانتها الاقتصـادية (أوكيكي إي أي سـي،1995،ص152-163)وعليه أصـبح مفهوم التمكين الاقتصـادي

للمرأة من المفاهيم الحيوية وخاصـــة في مجال التنمية ، وفي الكتابات التي تهتم بالمرأة حيث أصـبح مرادفاً لمفهوم النهضـة والرفاهية الاقتصـادية عند مناقشـة السـياسـات أو البرامج التنموية

ثانياً : تعريف التمكين الاقتصادي للمرأة :-

-لقد عرف مكتب العمل الدولي تمكين المرأة اقتصـــاديا أنه "انتشـــال المرأة من العمل متدني الاجر ومنحها فرص عمل أحسن " ،مكتب العمل الدولي ،2014(ص49-50)

-وتعرف اللجنـة الاقتصـــاديـة والاجتمـاعيـة لغربي آســـيـا (الاســـكو)إلي أن التمكين الاقتصـــادي للمرأة هو تلك العملية التي تصـــبح المرأة من خلالها فردياً وجماعياً واعية بالطريقة التي تؤثر من خلالها علي علاقات القوة في حياتها فتكســـبها الثقة بالنفس والقدرة علي التصدي لعدم المساوة مع الرجل (الاسكو ، 2001 ، ص 10)

-أما حســب برنامج الامم المتحدة الانمائي (UNOP)،فان التمكين الاقتصــادي يعرف علي أنه توفير كل من الفرص الاقتصادية ، الوضع القانوني والحقوقي ، التعبير ،الدمج والمشاركة في عملية صنع القرارت الاقتصادية أي تطوير آليات تعزيز مشاركة المرأة في هيئات ومؤسسات صنع القرار . (يمن الحماقي ،2012،ص67)

-كما يشير (أحمد خضر /2013)إلي ان التمكين الاقتصادي للمرأة يعني التوزيع النسبي لكل من الرجل والمرأة في الوظـائف الاداريـة والتنظيميـة والمهنيـة ، أيضـــا التوزيع النسبي لهما ، فيما يختص للدخل المكتسب والاجور النسبية .

ويعتبر مـا جـاء بـه كـل من (Lawler & Bowen) نقلـة كبيرة في مفهوم التمكين الاقتصـــادي وذلك عام 1995م حيث قدما معادلة التمكين التي تؤكد علي أهمية وجود مقومات وعوامل اساسية تبين مدي نجاح استراتيجيات التمكين الاقتصادي وهي

- التمكين =(القوة * المعلومات*المعرفة *المكأفات)

حيث أن غياب أي عنصـر من العناصـر الاربعة بأن تكون قيمته تسـاوي الصـفر تكون النتيجة الكلية للتمكين تكون مساوية للصفر. (ملحم يحي، 2006 ،ص 43)

ثالثاً : أبعاد التمكين الاقتصادي للمرأة :-

اتفق المفكرون علي ان التمكين الاقتصـادي عملية رباعية الابعاد حيث تتكون من اربعة أبعاد أساسية بدونها ينتفي المشاركة للمرأة بالشكل العادل في عملية التنمية وهذه الابعاد هب (حلمي ،2003،ص160)

-البعد المعرفي : ويتنـاول هذا البعد العوامل والظروف المســببة لتبعية المرأة وعدم استقلالها مالياً ، ومن ثم فهم ومعرفة الحقوق القانونية للمرأة .

-البعد النفســـي : يهتم هذا البعد بالحالة النفســـية للمرأة ومشـــاعرها ومدي اعتقادها بامكانية احداث تغير لحياتها بنفسها من غير الخضوع للرجل أو لقرارته.

-البعد الاقتصـــادي : ويشـــتمل علي قدرة المرأة علي حصـــولها علي دخل مســـتقل عن طريق مشاركتها في الاعمال الانتاجية التي تجعلها مستقلة مادياً واقتصاديا .ولذلك يجب معرفة العقبات التي تواجه المرأة في ســـبيل حصـــولها علي هذا الاســـتقلال ، ومحاولة تذليل هذه العقبات وتقديم الدعم لها

-البعد السياسي :-ويتضمن هذا البعد مقدرة المرأة علي المشاركة في العمل الجماعي والذي يعد عاملاً مؤثراً في التغير الاجتماعي السياسي مما يزيد من الوعي الثقافي داخل المجتمع .

رابعاً مبادئ التمكين الاقتصادي للمرأة : (السروجي ، 2009 ، ص 260 – 261)

يستند التمكين الاقتصادي علي مجموعة من المبادئ الاساسية :

1-مبدأ المشاركة :- وهو يعني المشاركة من جهة المرأة والاحساس بمشكلاتها والعمل علي استثمار مواردها

2-مبدأ الاعتماد علي الذات :- حيث يتم تنمية قدرات المرأة الشخصية بالإمكانيات المتاحة لها

3-مبدا العدالة الاجتماعية :-ويعمل علي تحقيق المساواة والعدالة بين أفراد المجتمع مع البعد عن التحيز الشخصي .

4-مبدأ المسئولية :-حيث أن المسئولية تعتبر اداة فعالة لتصحيح أداء الحكومة والمطالبة بتبني حاجات المواطنين .

5-مبدأ العدالة القانونية : وهو ما يرتبط بحقوق المواطنة والعدالة في الحقوق والواجبات في الدستور والتشريع بين جميع الافراد

خامساً : ماهي أنواع التعليم الرئيسية للتمكين الاقتصادي فاينانس انترناشونال، 2012 ، ص 28-29)

يوجد ثلاثة عناصر أساسية لتعليم المرأة لتمكينها اقتصاديا وهي :

1-تعليم المهارات الحياتية : وذلك من خلال فهم المرأة للعديد من الفرص التي تساعدها علي الانخراط في المجتمع من حولها ومن ثم تحسين حياتها بشكل ايجابي ولقد تم تعريف المهارات الحياتية من قبل بأنها(مجموعة كبيرة من المهارات النفسية والاجتماعية والشخصية التي يمكن أن تساعد الناس علي اتخاذ قرارات متغيرة ،التواصل بشكل فعال ، وتطوير مهارات التعامل مع الازمات وإدارة الذات التي قد تساعدهم علي أن يعيشوا حياة صحية ومنتجة) :ويشير التعريف إلي أن المهارات الحياتية هي عملية تفاعلية من التعليم والتعلم والتي تمكن المرأة من اكتساب المعارف والمهارات .

2-التعليم المالي وإدارة الاموال :- وهي ادارة العوامل النفسية للمرأة والتي تؤثر في صنع القرار المالي بداية من تعلم الحساب والرياضة لفهم المسائل المالية ، ونهاية بتفعيل قنوات تقدم الخدمات المالية والمصرفية

3-التعليم المعيشي : ويتضمن زيادة الريادة المهارية والوظيفية للمرأة حتي تكون مبتكرة وقادرة علي اكتشاف امكانياتها الاقتصادية وتشعر بالتالي باستقلاليتها المالية .

سادساً : أهداف التمكين الاقتصادي للمرأة :

(حلوة ،2007،ص9)

لما كان التمكين الاقتصادي للمرأة يكسبها القدرة علي اكتشاف قدراتها ومهاراتها والتي تعمل بها نحو حياة أفضل ولذلك فإنه يهدف الي عدة أهداف يمكن ذكرها في الاتي :

1-تعظيم حجم المشاركة في سوق العمل وزيادة الاستفادة من عائد مشاركتها في التنمية

2-الحرص علي تحفيز المرأة والعمل علي زيادة قدرتها واعتمادها علي ذاتها وادماجها في الحياة الاقتصادية .
3-الاستقلالية : وتعني حرية المرأة في انتقاء عملها وادارة أولويتها في صياغة قرارتها .
4-الشعور بالذات :حيث يزيد احساس المرأة بمكانتها ،ودورها عملية التنمية
5-القدرة علي التأثير :حيث يتم أدراك المرأة لما تملك من امكانيات وطاقات ، وايمانها بقدراتها علي اداء ما يوكل بها من اعمال ، ويكون لها دور فعال في هذه الاعمال ويكون لها تأثير علي الاخرين
سابعاً مظاهر التمكين الاقتصادي للمرأة :-
(يونفيم،2003،ص2)
يتجلي التمكين الاقتصادي للمرأة في عدة مظاهر ألا هي ما يلي :-
1-مظهر القدرة علي (POWER TO) : والذي يمكن المرأة من الشراكة بشكل متساوي في صنع القرارات الاقتصادية والاجتماعية ،وذلك من خلال تضيق الفجوة بينها وبين الرجل في الاحتياجات العلمية والاستراتيجية .
2) مظهر القدرة مع (POWER WITH) : والذي يمكن المرأه من اشتراكها مع غيرها من النساء لتحقيق اهداف اقتصادية متشركة والعمل علي تعبئة طاقات المرأه مع غيرها القيام بتحرر شامل ، وعدم الفصل بين تمكين المرأه الفردي ونهضة مجتمعها بصفة عامة
3) القدرة في (POWER WITH) : والذي يؤدي الي تمكين المرأه ان تصبح اكثر وعيا وثقه بنفسها وفي قدرتها علي العمل والانتاج وذلك من خلال تحقيق ازالة لمختلف اشكال العقبات والعوائق التي تمنع المرأه من مساهمتها بصورة متكافئة مع مساهمة الرجل في التنمية ، وتوسيع فرص العمل لها في جميع مجالات التمكين سواءا التعليمي ، والمعلوماتي والسياسي ، والحقوقي ، والاقتصادي . ايضا توفير الاليات اللازمة لتمكينها اقتصاديا ومراقبه تنفيذها لتحقيقي اهدافها في كل من القطاعين الخاص والعام
ثامنا :- مؤشرات التمكين الاقتصادي للمرأه :
لقد تم طرح نماذج المؤشرات من خلال تقارير دولية او من خلال تقارير محلية كما يوجد نماذج لجهود فردية نورد منها مايلي :-
اولا : الجهود الدولية :- تم اصدار مؤشرين اساسين في تقرير التنمية البشرية والتي تساعد المرأه في التمكين الاقتصادي هما :-

- التوزيع النسبي للدخل المكتسب بواسطة السكان النشيطين اقتصاديا من الذكور والاناث او الاجور النسبية للإناث مقارنة بالرجال
- النصيب النسبي لكل من المرأه والرجل في الوظائف المتخصصة والاعمال التكنولوجيا ومن القوانين والوظائف الادارية والتنظيمية (نسرين سليمان، 2014،ص123)
- ثانيا :- جهود محلية : تقرير المرأه المصرية والمجلس القومي للمرأه لتمكين المرأه عام 2004 وتم وضع عدة مؤشرات اهمها :-

- توفير مئات من مشروعات القروض الصغيرة للنساء الفقيرات من خلال المنظمات الاهلية ودعم الحكومات والمؤسسات العربية (المنظمات الاهلية العربية / 2006 ، ص 28)
- التركيز علي منح القروض الصغيرة للنساء المعيلات للأسر لتحقيق التمكين الاقتصادي

ثالثا : جهود فردية : لقد حدد كل من شارميز ويرينجا عام 2003 ان التمكين الاقتصادي يتم من
خلال مؤشرين اساسين هما :-

- المساواة النوعية بين الجنسين في امتلاك المصادر ، وتحكم النساء في الدخل والقدرة علي التصرف فيه وتحكم النساء في القدرة علي اختيار عدد الاطفال وامتلاك القوة الاقتصادية وصنع واتخاذ القرار الاقتصادي داخل وخارج الاسرة
- المساوة بين الرجل و المرأه في الاقتصاد الرسمي من خلال ادماج المرأه في القطاع الرسمي الزراعي الكبير .

- **مفهوم التنمية الاقتصادية :-**

بعد العرض السابق الذي تناول الاطار النظري للتمكين الاقتصادي ، ونظرا لان التمكين الاقتصادي للمرأه يشكل اساس جوهري في عملية التنمية الاقتصادي باعتبار المرأه وهي جزء لا يتجزأ من المجتمع فانه يقوم الباحث بإلقاء الضوء علي مفهوم التنمية واستراتيجيات تطورها حتي يتنسى لنا معرفه العلاقة بين التنمية والتمكين للمرأه
ماهية التنمية الاقتصادية :-
لقد انتشر مفهوم التنمية الانسانية منذ عام 1990 وذلك بعد تبني برنامج الامم المتحدة مضمون محدد لهذا المصطلح ، والذي يعني بفكرة ان البشر هم اساس الثروة الحقيقية للامم ، وان التنمية الانسانية هي عملية توسيع خيارات اولئك البشر (رجال وامرأه) لان لهم الحق في العيش الكريم ماديا ومعنويا ، وجسديا ونفسيا ، وروحيا (برنامج الامم المتحدة الانمائي ، 2003 ، ص 18)
ويوجد ملاحظتان هامتان في هذا التعريف :-
اولا :- رفض مفهوم التنمية الانسانية لأي شكل من اشكال التمييز
ثانيا:- عدم اقتصار التنمية الانسانية علي الجانب المادي فقط بل شملت الجانب المعنوي .
لقد مر مفهوم التنمية بعدة مراحل في تطوره منذ الحرب العالمية وحتي الوقت الحالي (يمكن حصرهم كالاتي :- (غنيم ، 2010 ، ص 19 – 20)
المرحلة الاولي : التنمية كمرادف للنمو الاقتصادي
المرحلة الثانية : التنمية والتوزيع العادل للموارد
المرحلة الثالثة: التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة
المرحلة الرابعة :- التنمية المستدامة والتي ظهرت بعد المشكلات البيئية التي تواجه العالم

من خلال هذه المراحل نجد ان مفهوم التنمية تطور مع بداية الالفية الثالثة والتي تسمي (بالألفية الانمائية) فلم تعد تعني مجرد النمو الاقتصادي وتحقيق الحد الأدنى من العيش في مستوي لائق بل اصبح يتناول اضافات اخري تشمل (الحرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وتوافر الفرص للإنتاج والابداع وضمان حقوق الانسان)
اي ان عملية التنمية تقوم علي محورين اساسين هما : بناء القدرات البشرية ، والتوظيف الكفء لها في مختلف الأنشطة (برنامج الامم المتحدة الانمائي ، 2003 ، ص 18)
ومع تطور مفهوم التنمية اتسع ليشمل توفر الاليات والوسائل لكل فرد للحصول علي فرص متساوية لإرساء مجتمع افضل تحقق التوزيع العادل للموارد والثروات بين مختلف الفئات المجتمعية . وهذا التوزيع الذي شمل الانتاجية والعدالة والاجتماعية والاستدامة والتمكين ، نجد أن التمكين احد اهم الاليات لتحقيق التنمية (اسبيث ، 2011 ، ص 3)
ثم مع التطور لمفهوم التنمية تم اضافه فكرة الاستدامة (التنمية البشرية المستدامة) والتي تعني العدالة في الفرص بين الاجيال اشتملت علي فكرتين هما : الاستدامة والتي تعني العدالة في الفرص بين الاجيال ، والتمكين وتعني تفعيل دور الافراد في تحديد مسارات واتجاهات واهداف التنمية . (عبد الله ، 1997 ، ص 10)

- **التنمية الاقتصادية وتمكين المراه اقتصاديا :-**

توجد علاقه قوية بين تمكين المراه والتنمية الاقتصادية ، فمن جهه يؤدي تمكين المراه الي زيادة سرعه التنمية ، ومن ناحية اخري ان التنمية تعمل علي الحد من التمييز بين الرجل والمراه (BERMIELL ، 2012)

ويركز معظم العلماء علي جانب دون اخر في تلك العلاقة فمن يتناول الجانب الاول يؤكد علي ان عدم التمييز بين الرجل والمراه يزداد عند حدوث التنمية وتراجع مستويات الفقر ، وبالتالي يجب توفير اطر ملائمة للنمو الاقتصادي مع اتاحه فرص متكافئة للجنسين اما بالنسبة للجانب الاخر للعلاقة وهو التمكين كشرط للتنمية فنجد ان (كوفي انان) الامين العام للأمم المتحدة وضح ان المساوة بين الجنسين شرط مسبق لتحقيق الاهداف الانمائية بما في ذلك الحد من الفقر وتقليل وفيات الاطفال ، وتحقيق شمولية التعليم (WORLD BANK , 2012)
وللوقوف علي التأثير المتبادل لهذه العلاقة نحاول الإجابة علي السؤالين التاليين
الاول هل تؤدي التنمية الاقتصادية الي تمكين المرأه ؟
تشهد الدول النامية درجة مرتفعة من التمييز بين الجنسين وبالتالي فان مزيد من النمو الاقتصادي لهذه الدول تجد صداه في تقليل المعوقات التي تواجه الاسر الفقيرة وزيادة الموارد المتاحة لهما مما ينعكس علي قله المخاطر التي تتعرض لها المرأه اي انه هناك رابط قوي بين التنمية الاقتصادية وحقوق المرأه في شتي المجالات (DEATON , 1989)
اما السؤال الثاني :- هل يؤدي تمكين المرأه الي التنمية الاقتصادية ؟
ان تمكين المرأه يعتبر فرصه حقيقيه لتحقيق ذاتها مما يؤثر بالايجاب علي اسرتهما وعلي المجتمع كله

ولقد اكد رئيس البنك الدولي (زوليك) علي ان تمكين المرأه هو نوع من الفكر الاقتصادي حيث تظهر الدراســـات ان الاســـتثمارات الموجهة لتنمية قدرات الاناث تحقق عوائد اقتصـادية هائلة حيث ان التاريخ الاقتصـادي علي مدي السنوات الخمسين الماضـية تميز بظـاهرة تمكين المراه ودخولها الي مجـالات العمل ممـا نتج عنـه ثورة تغيير في العـالم ، فالمراه لم تعد مؤديه لأدوار اساسية فقط ، وانما ايضا تلعب دور جوهري في اخراج الدول من براثن الفقر "

(HTTP : //WWW.YOUTUBE.COM/WATCH2V=7WJ6LJIWURS,2011)

وعلي اثر ما سبق عرضـه يكون كل من حدي العلاقة (التمكين للمرأه اقتصـاديا والتنمية الاقتصـــــادية) لا يمثل حل بمفرده فنجد ان التنمية لا تكفي لاحراز تقدم كبير في عمليه تمكين المرأه وخاصـــة في اتخاذ القرارات التي تواجه المفاهيم التقليدية الســائدة ، وايضـــا نجد ان التمكين للمرأه يؤدي الي تقدم اقتصادي كبير وذلك في وجود عناصر اخري .

المبحث الثاني :

المعوقات والتحديات التي تواجهه التمكين الاقتصادي للمراه

اولا : واقع التمكين للمراه علي المستوي الدولي والعربي :-

انه طبقا للتقرير العالمي للفجوة بين الجنسين الصادر عن المنتدي الاقتصادي العالمي لعام 2017 (HTTP : //WWW.ALMALNEWS : COML,2017)

فلقد تم سد 68 % من الفجوة العالمية بين الجنسين بوجه عام ، واوضح التقرير ان التراجع في اتساع الفجوة بين الجنسين في جميع المجالات مثل التحصيل العلمي ، والصحة ، والبقاء علي قيد الحياه ، والفرص الاقتصادية والتمكين السياسي ولقد سجلا كلا من الفرص الاقتصادية، التمكين السياسي) اكبر نسبة فجوه بين الجنسين بعد تسجيلهم تقدما حتي عام (2017)واوضح التقرير علي ان (27) دولة تمكنت من سد الفجوة بين الجنسين في مجال التحصيل العلمي ، بينما سد 34 بلدا الفجوة في مجال الصحة والبقاء علي قيد الحياه ، بينما لم توجد بلد قامت به الفجوة بشكل كامل في مجالي (التمكين الاقتصادي والمشاركة السياسية) وكانت نسبه سد الفجوة (80%) في 13 بلد : والمانيا بريطانيا

وجدير بالذكر ان كل من فرنسا وكندا والمانيا ، بريطانيا قطعت باعا كبير في المساواه بين جنسين وتقليل الفجوة بينهما , وتعتبر ايسلندا هي الدولة الاكثر توازنا بين الجنسين في العالم حيث سدت 88% من الفجوة , وبالنسبة للمستوي العربي والاقليمي فلقد حصلت منطقه الشرق الاوسط وشمال افريقيه علي ادني ترتيب في مؤشر الفجوة بين الجنسين حيث بلغ حجم الفجوة بين الجنسين 40% , وتأتي تونس كأفضل دولة عربية في المنطقة حيث حصلت علي المرتبة (117) وتليها الامارات ومركزها (120) ، بينما لبحرين حصلت علي المركز (126) ، وتوجد اربع دول عربية سجلوا المراكز الخمس الأسوأ عالميا في التمكين وسد الفجوة وهم الكويت (129) ولبنان (137) ، وقطر (130) ، واليمن (144) .

وفي تعليق (لكلاوس شواب) المؤسس والرئيس التنفيذي للمتندي الاقتصادي " سيتم تحديد القدرة التنافسية علي المستوي القومي ، وعلي مستوي الاعمال من خلال القدرة الابتكارية للبلد او الشركة ، اكثر من اي وقت مضي ، وسيكون من ينجح بشكل افضل هم اولئك الذين يدركون اهمية دمج النساء كقوة مهمه ضمن مواهبهم "

فلقد اشارات دراسات مختلفة الي ان الحد من الفجوة بين الجنسين وتحسين المساواه بينهما قد يؤدي الي عوائد اقتصادية عظيمة وتختلف تبعا لحالة الاقتصاديات في كل دولة والتحديات التي تقابلها ، هذا وتظهر التقديرات الاخيرة ان التمكين الاقتصادي للمراه وتكافؤ الفرص بينها وبين الرجل يمكن ان يضيف (250 مليار دولار) الي الناتج المحلي الاجالي لبريطانيا ، (1750 مليار دولار) للولايات المتحدة الامريكية و (550 مليار) لليابان ، و (320 مليار) لفرنسا ، و (310 مليارات) للناتج المحلي الاجمالي لألمانيا .

وبالرغم من ان الصين والهند تشهد فجوة كبيرة بين الجنسين الا انه أظهرت بعض الدراسات الحديثة انه من الممكن ان يزيد الناتج المحلي الاجمالي لهما بمقدار (2.5

تريليون دولار) من جراء التكافؤ بين الجنسين كما ان العالم ككل يمكن ان يزيد الناتج المحلي الاجمالي له (5.3 تريليون دولار) بحلول عام 2025 وذلك في حالة نجاحه في سد الفجوة بين الجنسين بالمشاركة والتمكين الاقتصادي والمرأة بنسبة 25% , كما ان نجاح العالم في سد الفجوة يمكن ان يزيد من الايرادات الحكومية الضريبية العالمية ب (1.4 مليار تريليون دولار) منها 940 مليار في الاقتصادات الناشئة .

وقد خلصت التقرير الي ان تمثيل المرأه ناقص في مجالات الهندسة والتصنيع والبناء والمعلومات والتكنولوجيا وهذا يعني ان كل قطاع منهم يفقد المنافع المتوقعة للمشاركة والمساوة بين الجنسين والتي تصدر من الابتكار والابداع لكلا الجنسيين

ثانيا : واقع المراه المصرية :-

انه وفقا لتقرير الفجوة الصادر عن المنتدي العالمي (2017) نجد ان مصر مركزها هو (134) عالما سجلت نحو (608,) من اصل (2000) نقطه وسجلت في مجال الفرص الاقتصادية المرتبة (135) بنحو (413,) نقطة

وهو ما يؤدي الي ضرورة العمل علي تمكين المرأة لاستفادة من دورها في تحقيق اهداف التنمية المستدامة

وباستقراء التاريخ نجد ان المرأة المصرية لها دور مؤثر في المجتمع المصري فهي من حكمت مصر مثل الملكة (حتشبسوت) في فترة (1479-1457) قبل الميلاد وايضا الملكة (نفرتيتي) والملكة (كيلوباترا) حيث كان للمرأة المصرية كحاكمة دور عظيم في ترسيخ اركان الدولة وتنظيم السياسة الداخلية والخارجية للبلاد وبدخول الاسلام مصر بفتحها عام (20 هـ) اعطي الاسلام المرأة حقها واستقلاليتها ورفع من شانها , وساوي بينها وبين الرجل في الحقوق والواجبات وفي عهد محمد علي وقيام الدولة الحديثة اصبح للمرأة دور بارز خاصة بعد انشاء مدرسة الممرضات عام 1832 وكانت هي نقطة الانطلاق لخروج المرأة المصرية الي العمل , وبرز دور المرأة المصرية في ثورة 1919 م حيث كانت في مقدمة الصفوف والجماهير المشاركة ولقد تم تأسيس الحزب السياسي الاول للمرأة تحت اسم (الحزب النسائي المصري) عام 1942م , وفي عام 1947 طالب (الاتحاد النسائي المصري) بتعديل قانون الانتخاب باشتراك النساء مع الرجال في حق التصويت وفي عام1952 ترسيخ مفهوم المشاركة للمرأة في كل المجالات , فحصلت المرأة علي حقوقها السياسية بجانب تمتعها بمزيد من الحقوق الأخرى مثل الالتحاق بالوظائف العامة والعليا , مع الاعتراف بها ومساواتها مع الرجل كقوة انتاجية لا تقل عنه وفي عام 1962 كانت النقلة الكبيرة في تطور دور المرأة حيث تم تعيين اول وزيرة للشئون الاجتماعية في مصر ومنذ عام 1981 وحتي الان تتوالي التطورات والتغيرات الجوهرية في دور المرأة وذلك بهدف تمكينها في شتي المجالات سياسيا واجتماعيا واقتصاديا وتم انشاء مؤسسات خاصة لتحقيق هذا الهدف والقضاء علي اي صورة للتمييز ضد المرأة, وتفعيل دورها واسهامها في الحياة العامة , وتبني سياسات تدعم مكانتها محليا وعلي المستوي الدولي , ويجب ان تتم هذه السياسات بالشمول والتكامل وتتعامل مع كل فئات وانتماءات شرائح المرأة (الهيئة العامة للاستعلامات ، 2017)

*واقع المرأة المصرية والتمكين الاقتصادي (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء 2017) لقد تعرضنا لتعريف التمكين الاقتصادي للمرأة مسبقا والذي اشتمل علي مشاركة المرأة في سوق العمل , ويمتد ليصل الي التحكم في الموارد الاقتصادية , والاستفادة من فرص التعليم , وصنع السياسات الاقتصادية وتعديل التشريعات الاقتصادية ، والحصول علي التمويلات في الكافية و التي تمثل العائق امام تمكين المرأة .

بالنسبة للنشاط الاقتصادي في مصر فمع تقلب انظام السياسي وعدم استقراره في بعض الفترات فإن تأثير ذلك يظهر ويؤثر في الاقتصاد مما ينعكس علي مدي قدرة وتبني سياسات تدعم تمكين المرأة اقتصاديا وسوف يتم عرض العوامل التي تمكن المرأة المصرية اقتصاديا ونتفق علي واقع كل عامل :-

1- المرأة المصرية والتعليم :-

وهو اهم عامل من عوام نجاح تمكين المرأة المصرية في سوق العم , والمرأة المصرية حققت انجاز في سد الفجوة التعليمية حيث انه في التعليم الثانوي فان عدد الطالبات عدد الطلاب لتصل لنسبة الي (54%) وفي الجامعات المصرية تصل نسبة الطالبات الي الطلاب (51%) وذلك في عام (2021/12) , وبالنسبة للدراسات العليا بلغت نسبة الاناث الحاصلات علي الماجستير (51%) وعلي الدكتوراة (44) وبالرغم من ذلك نجد ان نسبة الامية في الاناث تبلغ (27%) والرجال (14%)

2- مشاركة المرأة المصرية في سوق العمل :-

يعكس سوق العمل التميز ضد المرأة المصرية وعدم المساوة بينها وبين الرجل في المشاركة في النشاط الاقتصادي , حيث تبلغ نسبة الاناث في قوة العمل ربع اجمالي قوة العمل , وتبلغ نسبة البطالة في الاناث نحو (24%) وهو معدل مرتفع مقارنة بنسبة البطالة في الذكور وتعمل معظم الاناث في اعمال غير مدفوعة الاجر , وفي العمل غير الرسمي وخاصة في الزراعة بنسبة (25%) بالرغم من الجهود المبذولة لتوسيع مظلة التامين الاجتماعي الا انه ما زال توجد اسر في مواجهة عدم القدرة علي الحصول علي دخل مناسب التأمينات ايضا صعوبة الحصول علي وظيفة يجعل معظم النساء يعرف نحن العمل ويفضل الاعمال المنزلية وترتبة الاطفال , كما ان معظم العاملات تتركز في المهن التي تكون اسفل السلم الوظيفي مما يؤدي الي الحصول علي اجور متدنية مقارنة بالرجال.

- المرأة المصرية في سوق العمل الرسمي والغير رسمي :

بتزايد القطاع غير الرسمي لسوق العمل في مصر , وتتمتع القاهرة والوجة البحري بفرص اكبر للقطاع الرسمي مقارنة بالوجة القبلي , كما انه داخل الشركات الرسمية ليست كل الوظائف رسمية بل تصل نسبة الوظائف غير الرسمية بها الي (48%) وتصل في الشركات غير الرسمية الي (91%) ونجد ان المرأة تستحوذ علي النسبة الاكبر من العاملين بالقطاع غير الرسمي في الريف وقيمتها (65%) بينما في القطاع الرسمي تصل النسبة الي (85%) وذلك (عام 2015) ووفقا للقطاعات الاقتصادية المختلفة نجد ان اكثر قطاع تعمل فيه المرأة هو قطاع الخدمات الصحية والاجتماعية حيث تكون نسبة المساهمة فيه (35.3%) يلية قطاع الزراعة والموارد المائية بنسبة (24.7%) واخيرا يأتي قطاع

الاسكان والتعمير حيث تكون نسبة مساهمة المرأة اقل نسبة مشاركة وهي (6.8%) و تعتبر المشروعات (الميكروية) او الصغيرة اساس للنمو الاقتصادي ونجد ان نسبة المشروعات الصغيرة التي تديرها المرأة المصرية حوالي (22%) ويبلغ نسبة التمويل لهذه المشروعات (45%) من جملة التمويل الممنوح , وبذلك تكون نسبة حصول المرأة المصرية علي القروض للتمويل المشروعات الصغيرة عند مستويات متدنية وتحتاج لوقت لتتساوي مع الرجل

- معوقات التمكين الاقتصادي للمراة المصرية

بعد عرض الواقع المجتمعي الذي تعيشه المرأة عالميا ومحليا سوف نتنطرق في هذا العرض الي معوقات وتحديات التي تواجة المرأة وتمكينها اقتصاديا حتي يتسني لنا معرفة الحلول والتيسيرات التي تمكن المرأة حيث يتم استثمار طاقتها وقدراتها .

قبل سرد هذه المعوقات كنقاط كافية وشافية يمكن القول الي ان هناك بعض النظريات التي فسرت معوقات تمكين المرأة والتي تركز علي العلاقة بين التعليم والاستثمار فيه وبين العمل وتوفر الفرص المتاحة امام المرأة ومن هذه النظريات ما يلي :-

- نظرية راس المال البشري :- (علي عبدالقادر ، 2001 , ص 405) تقوم هذه النظرية علي العلاقة التي تنشأ من الاستثمار في راس المال البشري من خلال التعليم , فان ذلك يخرج منتج مميز يستطيع الحصول علي فرص وظيفة مناسبة وبدخل مرتفع ونجد ان المرأة في هذا الاطار تميل الي اسرتها والعمل المنزلي وبالتالي نختار اعمالا اقل تقدما واقل اجر حيث انها تختار الاعمال التي تمكنها من الجمع بين الاعباء المنزلية والوظيفية لذلك فهي لا تستثمر في التعليم فمزيد من التعليم والمهارة لا يمثل بالنسبة للمراة فائدة تذكر وعلي ذلك يكون فرص الرجل في سوق العمل اكثر ربحية وبالتالي يظهر هذا السوق بالتمييز ضد المرأة

- نظرية سوف العمل المزدوج (الخطيب ودياب 2014 , ص 242 – 243)

وتقسم هذه النظرية سوق العمل الي قطاعين (اولي و ثانوي) (رسمي وغير رسمي) ، (مقدم وغير متقدم) حيث أكدت هذه النظرية علي ان معظم النساء يتركزن في القطاع الثانوي او القطاع الغير رسمي ، او القطاع غير متقدم حيث لا تتطلب هذه القطاعات مستوي عالي من التعليم او الخبرة ، ويغلب علي هذه القطاعات الاجور المتدنية ، وعدم الترقي للوظائف الأعلى علي العكس نجد الرجل ينتمي وظيفيا الي القطاع الاولي والقطاع المتقدم الذي يغلب عليه المرتبات المرتفعه ، والخبره العالية مع زيادة الفرصة للترقي لوظائف عليا . وتعجز المرأة عن خوض العمل في هذا العمل لقلة خبرتهما ونظرة المجتمع لها .

ومن خلال عرض هاتين النظرتين بتبين يمكن اجمال وحصر المعوقات الخاصة بتمكين المراه المصرية كالاتي :- (تقرير التنمية الانسانية العربية ، 2013)

– معوقات تتعلق بالمجتمع المصري :-

1- سيادة الثقافة الذكورية والموروث الثقافي الذي عمل علي نشاه المرأه علي التبعية للرجل .

- غياب ثقافة المشـاركة عند المجتمع المصـري فالزوج يرفض فكرة مشـاركة المرأه له في الاعباء المادية الاسرية.
- حرمان المرأه من بعض حقوقهما المالية كالميراث فما زال الاموال التي تمتلكها المرأه تكون لصالح الرجل وذلك تبعا لتقاليد الموروثة في المجتمع المصري.
- فكرة التبعية للرجل والتنشئة الاجتماعية الخاطئة للمرأه.
- نسبة الامية المرتفعة للإناث خاصة في الريف حيث تمثل حاجز يعوق المرأه للمشاركة في عملية التغيير والتنمية .

- **معوقات تتعلق بسوق العمل المصري :-**

- رفض فكرة عمل المرأه وتفضـــيل اصـــحاب العمل للذكور عن الاناث مما يقلل من نصيب المرأه الوظيفي
- صـعوبة التوفيق من قبل المرأه بين دورها الاسري والعائلي وبين الالتزامات الوظيفية لعملها .
- عدم الثقة في المراه في ان تتقلد بعض الوظائف المعينة كعدم ملائمتها لطبيعتها كأنثي ، وايضا عدم تقلد الوظائف الهامة والمؤثرة في المجتمع
- عدم كفاية التعليم من ناحية ، وعدم توفر التدريب الكافي للمراه من ناحية اخري مما ينعكس علي انخفاض فرص العمل التي تدر دخل مرتفع للمراه المصرية .

- معوقات تتعلق بنقطه الانطلاق :-

1- عدم كفاية التسهيلات الائتمانية والقروض الممنوحة للمرأه لإقامة مشروعات صغيرة
2- صعوبة اقامة هذه المشروعات ايضا لعدم توافر المهارات الادارية للقيادة
3- عدم اســتمرارية هذه المشــروعات وذلك لنظرة المجتمع لها كأنثى واســتهانة الرجل بمقدرتها علي اتخاذ القرار
4- الإجراءات البيروقراطية والروتين في اصـــدار التراخيص والموافقات يحول دون اقامة المراه لهذه المشروعات

- **معوقات تتعلق بحالة المرأة النفسية :-**

- التربية النفسية للمراة المصرية التي تعتبر التحرر الاقتصادي للمرأة نوعا من الخروج عن العادات والتقاليد وبالتالي تقوم بمقاومة هذا التحرر عن الرجل
- انعدام الثقة للمراة المصرية في ذاتها وبقدرتها علي الاستقلال المالي عن الرجل
- قصور القوانين والتشريعات المصرية في التعامل مع قضايا المرأة مثل (العنف – التحرش) مما يحول دون سعيها لتحقيق التمكين الاقتصادي
- ما يصدره الاعلام المصري من ترسيخ لفكرة تبعية المرأة للرجل وعدم استقلالها عنه (الحديدي ، 2008) .

- **وسائل مواجهة المعوقات للتمكين الاقتصادي للمراة المصرية :-**

تقرير التنمية الانسانية العربية 2013)
لتوضيح هذه الوسائل يجب ان نستعرض مواجهة كل المعوقات السابقة بشكل مستقل :-
اولا :- وسائل مواجهة المعوقات التي تتعلق بالمجتمع المصري :-
1- تغير المورث الثقافي السائد في المجتمع المصري بتبعية المرأة للرجل ومحاولة تشجيعها علي التحرر الاقتصادي
2- تغبير فكر الزوج ومحاولة تقبله لمبدأ المشاركة مع زوجته في الاعباء الاسرية
3- محاولة القضاء علي الامية عند المرأة من قبل الدولة ومنع تسرب الفتيات من التعليم
ثانيا : مواجهة لمعوقات التي تتعلق بسوق العمل المصري :-
1) تنظيم لوائح وقوانين عمل تمكن المرأة من التوفيق بين عملها وواجباتها الاسرية وبين التزاماتها الوظيفية
2) تغيير النظرة للمراة وعدم الثقة فيها في تقلد وظائف بعينها واعطائها الفرصة كاملة كنظرتها في الدول المتقدمة
3) توفير فرص التعليم والتدريب للمراة المصرية واكسابها الخبرات اللازمة لتمكينها اقتصاديا من خلال حصولها علي وظائف ذات دخل مرتفع
ثالثاً: مواجهة المعوقات الخاصة بنقطة الانطلاق :-
1- توفير التسهيلات الانتمائية والقروض الميسرة للمراة المصرية حتي تساعدها في اقامة مشروعاتها الصغيرة
2- مساعدة المرأة علي صقل قدراتها ومهاراتها من خلال عمل مراكز للتدريب المهني والاداري
3- تخفيف الروتين الاداري في اصدار التراخيص والموافقات علي اقامة المشروعات الصغيرة التي تخص المرأة المصرية
مواجهة المعوقات النفسية المرأة :-
1) تربية الفتاة علي الاستقلالية والتحرر ورفض التبعية للرجل
2) تغيير وجهة الاعلام المصري بعدم ترسيخ فكرة التبعية واهمية الاستقلال الاقتصادي
3) سن قوانين وتشريعات تحد من الظواهر السلبية(عنف – تحرش) التي تعوق تمكين المرأة المصرية.

ويمكن القول ان تلك المعوقات تعتبر تحديات تحول دون تمكين المرأة اقتصـــاديا وبشـــكل فعلي فلذلك يجب علي المســـئولين الانتباه لهذه المعوقات ومحاولة حلها وتقليل اثارها حتي يتســـني للدولة المصـــرية الاســـتفادة من قدرات المرأة وطاقاتها وجني ثمار مشاركتها للرجل في احداث التنمية الاقتصادية حيث ان المرأة المصرية تمثل قوة انتاجية لا يستهان بها تعمل علي خلق نهضة اقتصادية حقيقية اذا ما تم دمجها في سوق العمل .

المبحث الثالث

الاتجاهات الحديثة في تمكين المرأة المصرية اقتصاديا

اولا :- تجارب دولية ناجحة في تمكين المرأة اقتصـــاديا مما لا شـــك فيه ان ادماج المرأة وتمكينها في الانشـطة الاقتصـادية ارتبط ارتباط وثيق بعملية التنمية , حيث انه يعتبر اهم وسيلة من وسائل تحقيق التغيير والنهضة الفعلية في اي دولة .

لذلك سـيتم عرض لنماذج دولية نجحت في تمكين المرأة عندها اقتصـاديا وحققت قفزات تنموية فعلية بسبب اداء المرأة فيهاو ادماجها في سوق العمل جنبا الي جنب مع الرجل

1- تجربة فرنسا :- (HTTPS://WWW.DIPRAMATIE.GOUV.FR/AR)

لقد ســاهمت الحروب الاوروبية في خســارة ملايين الرجال , ومن ثم اضــطرت المرأة الفرنسية للعمل والخروج الي ميدان الانتاج , وبرز دورها الاقتصـادي والاسـتقلالي لتفي باحتياجات اسرتها وواجباتها المنزلية بعد فقد عائلها وذلك لإشباع الضروريات الحياتية .

واصـبح خروجها السـوق ضـرورة اقتصـاديا , وتكليف تنموي يضـيف عبء علي المرأة الفرنسية مما جعل دولة فرنسـا تحشـد طاقتها وجهودها لضـرورة تمكين المرأة اقتصـاديا والدفاع عنه , ورســم الســياســات والبرامج لتعزيز ودعم هذا التمكين ليصــبح مقابل لمصطلحات النهوض والرفاهية ومكافحة الفقر .

فلقد اكد رئيس فرنســا في ســبتمبر (2015) وذلك في ذكري اقامة مؤتمر (بيجن الدولي) , علي الالتزام بضرورة تمكين المرأة ومشاركتها في مختلف المسئوليات , ايضـا اطلقت هيئة الامم المتحدة للمرأة حملة حديثة بعنوان " لنسـتحث الخطي من اجل المسـاوة بين الجنسيين " وذلك للتغلب علي المعوقات التي تحول دون تمكين المرأة علي حد السواء مع الرجل

تحرص فرنسـا علي وضـع حقوق المرأة في الاعتبار بشـان تمويل التنمية واهداف التنمية المستدامة لعام 2030م

كما ان فرنسـا سـاهمت في الموافقة علي القرارات الناتجة عن خطة مجلس الامن التابع للأمم المتحدة المتعلقة " بالمرأة والســلام والامن " والتي تدعو العالم الي تعزيز حماية المرأة . والتأكيد علي مشاركتها في عملية صنع القرارات الخاصة بالسلام ,وعملت علي تنفيذ هذه القرارات داخل فرنســا منذ عام (2010م) كما تم اعتماد خطة اخري في مارس (2015م) لتنفيذها في الفترة من (2015-2018) م .

أيضــا قامت فرنســا ضــمن جهودها لتمكين المرأة انها ايدت اقامة هيئة الامم المتحدة للمرأة , والتي تعمل علي تطوير أنشطة تعاون بينهما وتم تأكيد هذا التعاون عام (2012) .

وعلي الرغم من بقاء بعض الاختلافات في الاجر بين الذكر والأنثى وذلك في بعض القطاعات المهنية إلا أن فرنسـا تطبق مبدأ المسـاواه في الاجر في الحياه المهنية .

ومن ضمن جهود فرنسا للتمكين النسائي

أنه لا توجد وظائف ممنوعه علي المرأة ولا تحتاج المرأة لموافقة زوجها للعمل . وتشهد فترة رئاسة كل من (نيكولا ساركوري) (وفرانسو هولاند) وأخيرا (ماكرون) حكومات تتســاوي فيها عدد الوزيرات مع عدد الوزراء . ولا يمكن تجاهل الدور

الحيوي الذي يقوم به القطاع المصـــرفي حيال تمكين المرأة في فرنســـا حيث يتم منحها قروض ميسرة تمكنها من اقامه مشروعات صغيرة بشكل متكافئ مع الرجل .

2- تجربة الولايات المتحدة الامريكية :- (HTTPS :// AR..WIKIPEDIA.ORG)

بعد الحرب العالمية الثانية وما نتج عنها من النزيف البشـري للرجال , خرجت المرأة لتكمل حياتها وتدخل سـوق العمل وممارسـة حقها في المحافظة علي اسـرتها والنهوض بها . ففي عام (2014) بلغت نسـبة انشـغال المرأة الامريكية (046.5%) من عدد العاملين هي الدولة, ويتم اتخاذ مجموعة من الاجراءات للقضـــاء علي التمييز بين الجنسين في العمل : أيضـاً يتم اعطاء المرأة الامريكية راتب أعلي من الرجل . وعلي الصـــعيد المصـــرفي نجد ان القطاع المصـــرفي الامريكي له دور فعال في منح المرأة هناك قروض ميســرة صـــغيرة وتســـهيلات ائتمانية تمكنها من الدخول لســـوق العمل واقامه مشروعات صغيرة .

3- تجربة ايسلندا (AGUIRRE , LELLA , KARIM , 2012)

تعتبر تجربة ايســـلندا تجربة ناجحة بالفعل حيث انها اكثر دولة عالميا عملت علي سد الفجوة بين الجنسين , كما انها تمتلك أقل فرق في الاجور بينهما (20%) هذا وترجع قصـــة هذا النجاح إلي عام 1975 م وبالتحديد في (24 أكتوبر) حيث خرجت المرأة الايســـلندية إلي الشـــارع للتظاهر والتمرد علي الوظائف الرســـمية والواجبات المنزلية .

حيث هتف (90 %) من النســـاء في ايســـلندا بحقوقهن في تحقيق المســـاواة الاجتماعية بينها وبين الرجل , ونادوا بالإنصـــاف في الاجور واحدثت هذه الاحتياجات ارتباك كبير لقطاعات الدولة فتم غلق البنوك , والمصانع , والمدارس والمطابع , وسميت هذه المظاهرة باسـم " يوم خروج النسـاء من العمل " حيث امتلئت شـوارع العاصـمة(ريكافيك) بالألاف من النسـاء يهتفن بضـرورة الحصـول علي حقوقهن القانونية كاملة , واستجابت الدولة بالفعل لمطالب النساء علي النحو التالي :-

1- تم تشـــريع قانون لا عطاء المرأة أجازه أمومة لمدة ثلاث شـــهور , وقانون يختص بصحة الأم بوجه عام .

2) في السـنه التالية تم تشـكيل مجلس المسـاواة بين الجنسـين , والذي قام بدوره بإصـدار قانون المساواة عام 1976 .

3) تم حظر التمييز بين الجنسين في أماكن العمل والمدارس .

4) أصـبحت (فيغديس فينبو غادوتير) أول رئيسـة منتخبة بأغلبية سـاحقة عم 1980 م ، واستمرت في الرئاسة لمدة (16 عام) عملت فيها علي الاهتمام بقضايا المرأة , وتحسين وضعها لتصبح ايسلندا علي اثرها أكثر دولة نسوية في العالم .

5) تم اصدار قانون الزامي جديد للمساواة في الاجور بين الجنسين وذلك

في عام (2018 م) والذي ينص علي عدم قانونية دفع اجور للرجال أكثر من النسـاء , ولذلك يتعين علي الشـركات والوكالات الحكومية حصـولهم علي شـهادات من الحكومة لسـياسـتها الخاصـة بالمسـاواة في الاجور , ويتم دعم الحكومة والمعارضـة في البرلمان والذي يمثل فيه أعضـــاء (50%) منهم نســـاء , ولقد اصـــبح هذا القانون بمثابة دليل حقيقي علي اهمية تمكين المرأة اقتصاديا .

4- دولة الامارات العربية المتحدة :-

تمثل دولة الامارات العربية نموذج مثالي للتمكين النسائي , حيث أن الدستور الاماراتي يؤكد بشكل أساسي علي المساواة بين المواطنين , وتكافؤ الفرص بينهم , حتي انها وصلت للمركز الثاني عربيا, (120) عالميا فيما يخص سد الفجوة بين الجنسين وفقا للمنتدي الاقتصادي العالمي عام (2017 م) والجدير بالذكر أن تجربة الامارات تتميز بقيام المؤسسات فيها بالعديد من الادوار الخاصة بغرض الاهتمام بقدرات المرأة وامكانيات , ودعم دورها ف المجتمع , وعلي رأس هذه المؤسسات هو(الاتحاد النسائي العام)والذي تم انشاؤه عام (1975 م) بعد قيام الدولة الاتحادية ويقوم هذا الاتحاد :

- بتثقيف وتوعية وتوظيف المرأة وذلك بالتعاون مع الجهات المختلفة بالدولة .
- قام بأطلاق أول استراتيجية وطنية لتقدم المرأة وذلك بوصفه الألية الوطنية المعنية بتمكين وريادة المرأة بالدولة , وذلك عام (2002 م)
-أيضا تم انشاء مؤسسة(التنمية الاسرية) عام (2006 م) , والتي تهدف إلي تدعيم دور المرأة واسهامها في التنمية المستدامة , وتهتم المؤسسة برعاية وتنمية الأسرة عموما , والمرأة والطفل بوجه خاص .
- هناك كذلك مؤسسة(دبي لرعاية النساء والاطفال) والتي تأسست عام (2007 م) , والمجلس الأعلى للأمومة والطفولة ويقوم برعاية ومتابعة شئون الأمومة والطفولة .
- يوجد أيضا مؤسسة (دبي للمرأة) والتي تم تأسيسها عام (2006 م) وأما في عام (2015 م) تم تأسيس(مجلس التوازن بين الجنسين) والذي يهدف الي سد الفجوة بين الجنسين في العمل في مختلف القطاعات , والعمل علي تحقيق التوازن بينهما .
- وانتجت هذه المؤسسات نتائج جوهرية في عملية تمكين المرأة الاماراتية والمحافظة علي مكانتها كمشاركة في المجتمع جنبا لجنب مع الرجل علي النحو التالي : فالمرأة الاماراتية حاليا تشغل نحو (66 %) من وظائف القطاع الحكومي من بينهما (30 %) في الوظائف القيادية , ومراكز صنع القرار .
- أصبحت المرأة الاماراتية قادرة علي المشاركة في النشاط الاقتصادي علي المستوي الوطني فشغلت نحو (25 %) من اجمالي عدد المشتغلين في القطاعين الحكومي والخاص علي مستوي الدولة عام (2010 م)
- تم اصدار قرار من مجلس الوزراء الاماراتي عام (2012 م) بالزام التمثيل النسائي في مجالس ادارات جميع الهيئات والشركات الحكومية .
- أصبح عدد الوزيرات الاماراتيات ثماني وزيرة من جملة (29) حقيبة وزارية في الدولة عام (2016 م)
- ويعتبر الجانب الاقتصادي من أولويات الدولة حيث تحرص علي انشاء المؤسسات التي تهتم بشئون المرأة اقتصاديا منها :
- مجلس سيدات الاعمال في كل امارة , وقد بلغ عدد المشاريع التجارية المملوكة لسيدات الاعمال اللاتي بلغ عددهن (12 ألف) سيدة إلي (22 ألف) مشروع بقيمة استثمارية تزيد عن (45 مليار درهم)

- اهتمام الامارات بتأمين فرص عمل للمرأة , حتي أن النساء يشغلن (66 %) من الوظائف الحكومية , ونحو (37.5 %) في القطاع المصرفي وبلغت نسبة مساهمة الاناث الي اجمالي القوة العاملة من (5.4 %) عام 1995 م إلي (11.71 %) عام 2006 م .

- وتعمل المرأة في مجال الفضاء الخارجي بكفاءة ملحوظة ضمن وكالة الامارات للفضاء

– أيضا تعمل في قطاعات استراتيجية تنموية به جديدة تقوم علي اقتصاد المعرفة والابتكار مثل قطاع الطاقة النووية للأغراض السلمية , وتصنيع الاقمار الصناعية واطلاقها , ومجال تكنولوجيا صناعة الطيران , وصناعة الاسلحة العسكرية .

- في عام 2015 احتلت الامارات المركز الأول عالميا في مؤشر (احترام المرأة) وذلك ضمن تقرير أعده فريق من الخبراء العالميين , وتنافس المرأة في الامارات علي الصدارة في مجلس الادارات , وتمثل المرأة (25 %) من المجالس الادارات الحكومية سواء في القطاع الاتحادي او المحلي او شبه الحكومي

- هناك ما يزيد عن (77%) من الطالبات في مراحل التعليم الجامعي من اجمالي عدد الطلاب , وفي عام (2016 م) تضمنت الخطة التنفيذية لمجلس سيدات أعمال أبي ظبي تأسيس نادي ريادة الأعمال المبتكرة والذي يعمل علي نشر الوعي بثقافة الابداع والابتكار , وتشجيع المرأة علي توليد الافكار المبدعة التي يتم تنفيذها ومتابعتها من قبل المجلس بما يدعم تمكين المرأة اقتصاديا , ومساهمتها في عملية التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة .

الاتجاهات الحديثة في تمكين المرأة اقتصادياً :-

بعد العرض السابق لنماذج دول نجحت بالفعل في تمكين المرأة اقتصاديا , نقوم بعرض الاتجاهات الحديثة لهذا التمكين حيث يعكس أهمية دور المرأة ومشاركتها المجتمعية في حل المشاكل الاقتصادية وإحداث التنمية الاقتصادية الشاملة

أولاً : التمكين الاقتصادي للمرأة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة

تعتبر إقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة من اهم دعائم عملية التنمية الاقتصادية وذلك بالنسبة للدول النامية والدول المتقدمة علي حد السواء , حيث تلعب هذه المشروعات دور أساسي في دفع عجلة النمو الاقتصادي , والتخفيف من حدة الفقر البطالة .

ويظهر أثر هذه المشروعات في دعم مساهمة المرأة وتفصيل تمكينها اقتصاديا, وذلك من خلال القروض لإقامة هذه المشروعات وبالتالي يتحقق للمرأة مصدر للأمن الاقتصادي لأسرتها يمكنها من تحقيق متطلباتهم والارتقاء بمستوي معيشتهم.

(المحروق , 2011 ص 75, 77)

تؤدي هذه المشروعات إلي احساس المرأة بالثقة في نفسها والقدرة علي تحقيق احتياجاتها، ويظهر هذا الاثر في نموذج المجتمعات الساحلية التي تعتمد علي الموارد البحرية, وتعمل علي توفير وضع استراتيجيات تحسن من العمل المستقبلي للمشروع بطريقة مستدامة من خلال التعاون والشراكة وتوليد ارباح كافية لتمكين المرأة بزيادة مستوي معيشتهم , وتمثل هذه الانشطة فرصة عمل جيدة في المجتمعات الصغيرة بغض

النظر عن الجنس , كم يحقق الامن الغذائي لهم , ومن ثم المســـاهمة في تحقيق الرفاهية والتنمية الاقتصادية في المجتمعات الساحلية (GERMAIN ,ET , 2015) .

مما لاشك فيه ان مشروع الأسر المنتجة له دور متأصل في مجال تمكين المرأة وتدعيم دورها في التنمية علي أســـاس أن مشـــروع الأســـر المنتجة يمثل اتجاها عالميا اتخذته العديد من الدول لدعم التنمية ومحاربة الفقر في المناطق الأقل حظا في التقدم , والقضـــاء علي البطالة فيها. حيث يتم تدريب المواهب والابتكارات , وإقامة مراكز متخصـصـة لتقديم المعونات للمشـروعات المتعثرة , ومكافأة وتشـجيع المشـروعات الناجحة (منشي , 2010 م) .

ويمكن قول أن أهم أثر للمشروعات الصـغيرة هو تشـجيع التوظيف الذاتي للمرأة حيث أن هذا النوع من المشـروعات يلبي احتياجاتها باختيار أعمال تتناسـب معها مثل الخياطة , الحرف اليدوية , الزراعة , بالإضـافة إلي عدم تحملها أعباء مالية كبيرة مما يجعلها تساهم في عملية التنمية الاقتصادية (النجار , 2000, ص 28)

وبالنسبة لمصر فأنه طبقا لمنظمة العمل الدولية والبيانات الصـادرة عام (2015 م) التي أوضحت أنه في عام (2014 م) بلغ عدد النساء التي تمتلك مشروعات صغيرة حوالي (613100 سـيدة) وهو ما يمثل حوالي (9%) من العدد الاجمالي لأصـحاب الاعمال الخاصـة في مصـر , وتتركز المشـروعات الصـغيرة في المناطق الريفية حيث بلغت نسـبتهن (82 %) كما تعدي حجم التمويل متناهي الصـغر (3 مليارات جنيه) , وعدد المقرضين النشيطين (1.7) مليون مصري ومصرية , فارتفعت القروض عبر الجمعيات الاهلية بنحو (48 %) عام (2017 م) لتبلغ (3.211) مليار جنيه مقابل (2.167) , وبلغت أرصـدة التحويلات النسـائية لتصـل (52.47 %) وكذلك خصـص جهاز المشروعات الصغيرة والمتوسطة (50%) من محفظته لتمويل مشروعات المرأة خلال عام (2017 م) باستثمارات تصل إلي (4.8) مليار جنيه , ونحو (6 مليار جنيه) لبرامج التدريب والتشغيل للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر .

وقامت الدولة المصـرية بإصـدار مجموعة من القرارات لدعم المرأة التي تعول مثل : مبادرة قومية للمشـروعات متناهية الصـغر والممولة من صـندوق تحيا مصـر , ووزارة التضـامن الاجتماعي , وبنك ناصـر حيث تم تخصـيص (250) مليون جنيه لتمويل وتمكين المرأة العاملة , كما خصـص أيضـا بنك ناصـر مبلغ (50) مليون جنيه للأسـر الأكثر احتياجا في قري ونجوع مصـر وذلك تدعيما لدور المرأة في بناء الدولة (هيئة الرقابة المالية , 2018)

ثانيا :الاتجاهات الحديثة في القطاع المصرفي لتمكين المرأة :-

مما لا شـك فيه أن من اهم سـبل تعزيز التمكين للمرأة يكون بتحريك المجتمع نحو زيادة الاعمال , والذي يتم من خلال تدعيم الوصـول للتمويل , وهذا لا يتطلب تغير السـياسـات فقط , بل أيضـا حتمية تبني نظرة شـاملة حول منظومة العمل المصـرفي في مصـر . وتلعب المصـارف المركزية في هذا الشـأن دورا هاما من خلال تهيئة البيئة المصـرفية للرقابة والاشـراف وذلك من خلال تطوير هذه البيئة , وتذليل العقبات القائمة , وتحفيز القطـاع المصـرفي علي تقديم الخدمـات المصـرفية للمرأة دون الاخلال

بالضوابط الرقابية لإدارة المخاطر . هذا ويتركز دور المصارف المركزية حول ثلاثة أبعاد أساسية تشمل التطوير , والرقابة والتنسيق . (اسماعيل , عبد المنعم , 2015 , ص 30)

ولقد أعلن البنك المركزي المصري عن اطلاق مبادرتين لتمكين المرأة اقتصاديا الأولي هي (مبادرة النيل بالتعاون مع (11) بنكا وجهاز تمويل المشروعات الصغيرة بوزارة الشباب والرياضة)

والمبادرة الثانية هي (توقيع بروتوكول تعاون مع المجلس القومي للمرأة لتحقيق الشمول المالي , وضمان وصول الخدمات المصرفية لها)

ويقوم البنك المركزي أيضا في مجال تمكين المرأة بالزام البنوك بتصنيف القروض والودائع حسب الجنس , وذلك لتدشين قاعدة بيانات تساهم في التمكين المالي للمرأة المصرية . وفيما يلي عرض لمبادرات وبرامج لبعض البنوك وساهمت في تمكين المرأة ماليا .

ويعتبر (البنك الزراعي المصري) أول البنوك التي اعلنت عن طرح برنامج تمويلي للمرأة التي تعول تحت اسم (بنت مصر) , يستهدف هذا البرنامج المرأة الريفية , والمرأة التي تعول أسرة حيث يقوي القدرة النسائية للاستفادة من الخدمات المصرفية من خلال تمويل مشروعات متناهية الصغر في المجالات المختلفة فيبلغ الحد الأدنى للتمويل (1000 جنيه) والحد الاقصي (10000 جنيه) وفي حالات اخري تصل الحد الاقصي للتمويل إلي (25 ألف) جنيه (جريدة المصراوية ، 2018) ايضا اسهم (بنك ناصر الاجتماعي) بتوقيع بروتوكول تعاون مع صندوق " تحيا مصر" علي اساسة صرف (250) مليون جنية لتمويل المشروعات الموجهة للمرأة المعيلة بمنح قروض دوارة للسيدات , ايضا صرف نفقة المطلقات عبر المحمول وهناك ايضا اسهام من (بنك اسكندرية) فلقد وقع مذكرة تفاهم مع المجلس القومي للمرأة والتي تهدف الي تحديد المبادرات التي تتماشي مع اهداف استراتيجية (2030) لتكمن المرأة فلقد تناولت المذكرة تحسين اوضاع المرأة المصرية التي تعيش في المناطق الريفية وزيادة استيعابها للأجور المالية , ايضا تقديم حزمة من الخدمات المالية وغير المالية المناسبة لاحتياجات المرأة , كذلك تقديم مجموعة من المنتجات والخدمات التي يمكن الحصول عليها بطريقة ميسرة والتي تكون موجهة بصورة اكبر للشرائح المهمشة , ايضا اشتملت هذه المذكرة علي ادوات ارشادية وتعليمية للمرأة اما عن طريق استخدام وسائل التواصل الاجتماعي للرد علي الاستفسارات الخاصة بالمصطلحات المصرفية وتبسيط شرحها او عن طريق توزيع كتيبات للمرأة التي ترغب في فهم المصطلحات البنكية , وايضا هناك وسيلة ثالثة وهي عبارة عن تطبيق ذكي جديد يتم تحميلة علي الهواتف لتقديم جميع المعلومات والتساؤلات المالية التي تحتاج لها المرأة بالفيديو او الانفوجراف (جريدة المال 2017).

وهناك البرنامج التمويلي ايضا (بنك مصر) حيث اطلق برنامج تمويلي شامل للمراة لا يقتصر علي منتج تمويلي واحد بل يقدم خدمات اخري مثل الادارة والتاهيل والتدريب , ويتضمن البرنامج تمويلا للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر , وتمثل التمويلات الخاصة بالمرأة الي (37%) من محفظة التمويلات بالبنك والتي تبلغ (8,6) مليار جنية عام (2017) (البحيري في جريدة المال 2017) اما بالنسبة لبنك (الاستثمار العربي) فقد

اطلق برنامج تمويلي للمشـــروعات الموجهة للمرأة ويدعم البرنامج فكرة ريادة الاعمال للنسـاء كما أنه يقدم قروضـا متناهية الصـغر للمرأة من خلال برنامج شـركاء بالتعاون مع الصندوق الاجتماعي (جريدة المال ،2017).

أيضـــا هناك اســـهامات (البنك التجاري الدولي – مصـــر) فلقد أعلنت الغرفة التجارية الامريكية عن فوز البنك بجائزة أفضـــل بنك في مجال دعم وتمويل مشـــاريع المرأة لعام (2016م)حيث تمنح هذه الجائزة للمؤسـسـات التي تهتم بشـكل كبير بالمرأة وتعمل علي تدعيمها بمجموعة من الخدمات المميزة والتي تعتبر خاصـــة بالمرأة .فلقد قدم البنك تسهيلات بنكية لتمويل المشروعات ،وتقديم بطاقات بنكية حصريا للمرأة مثل بطاقة (هي) الائتمانية والتي توفر باقة متنوعة من الخصومات المحلية الخاصة بالسيدات (موقع البنك التجاري الدولي ،2016)

كما أن البنك يقوم برعاية المواهب النســـائية المميزة والتي تأتي علي أول اهتماماته مثل رعاية (أوركســـترا النور والامل للمكفوفات)أما بالنســـبة (البنك الاهلي المتحد) فقد قدم الدعم لبرنامج (سيدات تقود المستقبل) والذي يهدف إلي تخريج كوادر نسائية تكون قادرة علي القيادة لقطاعات الدولة المختلفة والمســـاهمة في احداث تغيير مؤثر في المجتمع ، حيث يتم التدريب والتأهيل للمتدربات علي يد نخبة من القياديات تحت اشـــراف البنك (موقع البنك الاهلي ،2015)

وبملاحظة دور القطاع المصرفي بالنسبة لتمويل المشروعات الصغيرة نجد أنه بلغ عدد عملاء المشـروعات متناهية الصـغر (الميكروية)(62ألف) عميل بنهاية 2017 ، كما بلغ حجم المحفظة (900 مليون جنيه) والتي تم منح جميعها بشـكل مباشـر إن الحد الأقصـى لتمويل قطاع المشـروعات الميكرونية الي (100 ألف جنيه) وتصـل نسـب التعثر في هذا القطاع الي (1%) وذلك نتيجة حرص هذه الشـريحة علي السـداد ومعظم العملاء من هذه الشـركة من الصـعيد والدلتا ويعد (بنك مصـر) رقم واحد في البنوك المشـاركة في مبادرة تسمي (مشروعك) والتي تتم بالتعاون مع وزارة التنمية المحلية ،حيث يستحوذ البنك علي 44% من اجمالي حجم التحويلات البنك المصرح بها (800 مليون جنيه) والمستخدم فعلاً (560 مليون جنيه)

كما يشـــارك البنك في مبادرة تســـمي (رواد البنك) التي أطلقها البنك المركزي ، والتي تتعامل مع الشـباب من سـن (13سـنة) والتي تهدف الي معرفة الشـباب وخاصـة من النســـاء بالقطاع البنكي ، وطريقة عمل دراســـة تســـويقية ، والتعريف بالأعمال الريادية ، أيضـــاً قام البنك بتوقيع بروتكول تعاون علي بعض المشـــروعات التنموية الصـــغيرة مثل مشـروعات (صـناع مدينة الروبيكي للجلود) وتجهيز ورش الجلود بأحدث الماكينات التي تهدف لتطوير هذه الصـناعة ومواكبتها للمواصـفات العالمية بهدف التصـدير ، وكذلك وقع البنك بروتوكول تعاون مع شركة مدينة دمياط للأثاث لتوفير التسـهيلات التمويلية اللازمة للنهوض بصناعة الاثاث بمصر لغرض التصدير ايضا (الجريدة العقارية 2017)

وتســتحوذ المشـــروعات الصـــغيرة والمتوســـطة علي جانب كبير من اهتمام بنك (قطر الوطني الاهلي QNB) حيث بلغت محفظة الائتمانية (SMES) بالبنك علي 17.2 مليار جنية) اي بنســبة (16%) من اجمالي المحفظة الائتمانية ووصـــلت الي (20%) في عام

(2019م) , اما المشروعات المتناهية الصغر الميكروية) فيمول البنك الجمعيات الاهلية التي تقوم بتمويل هذه المشروعات وقد بلغت محفظة المشروعات الميكروية بالبنك (400 مليون جنية) ويركز البنك علي المشروعات الخاصة بالمرأة وتمكينها اقتصاديا (جريدة العقارية 1.2 , 2017) (حسين , 2011 , ص 339)

ويسعي البنك المركزي الي مضاعفة اعداد السيدات المتقلدات لمناصب قيادية في مختف المؤسسات المصرفية , وكلف البنوك المصرية بإعداد قوائم تضم نسب السيدات الفاعلات في مجالس الادارات حيث كانت نسبتهم (25%) في مجالس الادارات (30%) في المناصب القيادية, (70%) يشتغلن مناصب متنوعة في البنوك , وهو ما يمثل تفوق حقيقي لصالح القطاع المصرفي.

ثالثا : الاتجاهات الحديثة تمكين المرأة الاقتصادية والشمول المالي :-

يعتبر الشمول المالي من المفاهيم الحديثة علي المستوي الاقتصادي والمصرفي , وقد تعددت تعريفات الشمول المالي ويمكن تعريفة علي انه اتاحة وتوسيع قاعدة الخدمات والمنتجات الرسمية لمختلف فئات المجتمع بما في ذلك كافة المعاملات البنكية وبأسعار معقولة وبطريقة عادلة تتميز بالشفافية (محمد زكريا , 2016 , ص7)

او هو عملية تمكين جميع فئات المجتمع من الخدمات المالية الجديدة وبأسعار معقولة وبطريقة مناسبة، وبذلك يرتبط الشمول المالي بزيادة تطور المؤسسات المالية والمصرفية , وزيادة فعالية السياسة النقدية , وتنويع ادواتها بهدف اتاحة الخدمات المالية لكل الافراد في كل المناطق سواء كانت ريفية او حضرية (خليل , 2015 , ص7).

ونلاحظ ان تحسين وتطوير نوعية الخدمات المالية وشمول وصولها لجميع الافراد في المجتمع يعمل علي نشر المساواة وتكافؤ الفرص , فمثل هذه الخدمات تساعد علي تمكين الفقراء من الشباب وخاصة النساء من امتلاك اسباب القوة الاقتصادية , كما انها توفر لهم القدرة علي تنفيذ استثماراتهم الصغيرة, وتؤهلهم لرفع انتاجتهم وزيادة دخولهم مما يساعد في تحريك عجلة الانتاج وبالتالي احداث النمو والتنمية الاقتصادية المرجوة وبالنظر الي بيانات المؤشر العالمي لخدمات المالية واحصائيات البنك الدولي عام (2014) نلاحظ ان (47 %) من النساء لديهن حسابات مصرفية تبعا لمؤسسات مالية رسمية , ونجد ان العالم العربي يسجل ادني نسبة للبالغين الذين يملكون حسابات مصرفية وفي (14%) عالميا وبدراسة القوة بين الجنسيين في الوصول اي الخدمات المالية نجدها (9%) , نسبة الحسابات المملوكة للنساء نجدها (9%) مقارنة بالدول الاخري, مما دفع البنك المركزي , الي وضع سياسة تهدف الي التركيز علي الاندماج المالي للمرأة وتمكينها ماليا في الاستراتيجيات الوطنية , والعمل علي سد الفجوة في الخدمات المالية لها, حيث قام البنك المركزي بتوسيع مفهوم الشمول المالي في مصر , وتم التنسيق مع البنوك للتواجد خارج فروعها , وفتح الحسابات الجديدة بدون مصاريف , وبدون حد ادني تحت مسمي (حساب لكل مواطن) , ووقع البنك المركزي مذكرة تفاهم مع المجلس القومي للمرأة للتعاون في الشمول المالي والوصول الي المرأة في مختلف القطاعات , والمناطق النائية والمهمشة وتعريفها بالخدمات المصرفية , والمالية وتجميع إمكانيات البنك المركزي والقطاع المصرفي والالية الوطنية لدعم المرأة واستقلالهم اقتصاديا .

رابعا : القطاع الخاص والجمعيات الاهلية وتمكين المرأة اقتصاديا :-

مما لا شك فيه ان القطاع الخاص يحتل النصيب الاكبر من قوة العمل الا ان دور هذا القطاع لا يكون واضح في نمكين المرأة حيث يكون تركيز عمل المرأة في القطاع العام وذلك لافتقار المرأة المصرية للمهارات المناسبة لسوق العمل فتستبدل بالذكور وايضا تقبل العمل بأجور اقل ولساعات اطول بالمقارنة بالرجل وبدون اي ضمانات تامينية (خليل ، 2001), (منظمة العمل الدولية 2004)

ولا ننكر ان للمرأة دور في تحقيق الاهداف التنموية و لها القدرة علي ان تكون مؤثرة في المجتمع اذا ما اتيحت لها الفرصة , حيث اذا تم تذليلي العقبات امامها , وتم الاستفادة من امكانياتها الكامنة فانه ينعكس علي زيادة الانتاجية , والحد من مستوي الفقر , وتحقيق التنمية الاقتصادية (SERAFICO . V 2006)

وعن دور الجمعيات الاهلية فتوجد تجربة فعلية لمجموعة من الفتيات في (الولايات المتحدة والبرازيل) من خلال دمجهن في مشروعات تقدمها قطاعات خيرية , وانتجت نتائج عملت علي الحد من الفقر لدي تلك الفتيات عن تعليمهن وتأهيلهن ودخولهن سوق العمل للمشاركة في التنمية الاقتصادية لمجتمعهن (MOELLER , 2013)

ولذلك فان الاتجاهات الحديثة لتمكين المرأة تنادي بضرورة دعم استراتيجية الشراكة بين المؤسسات التنموية الاهلية والحكومية التي تهدف لتمكين المرأة وتنميتها اقتصاديا

خامسا : تمكين المرأة اقتصاديا كمؤشر للتنمية الاقتصادية :

لقد خلص تقرير منظمة الامم المتحدة الي ان تحسين مرتبة المرأة وتمكينها ماليا يمكن ان يكون السياسة الاكثر جدوي اقتصاديا لمعالجة معظم التحديات التي واجهت المرأة في الالفية الثالثة (منظمة الامم المتحدة ، 2000)

لذلك من الضروري التمكين الاقتصادي لكل افراد المجتمع وخاصة المرأة لتحقيق التنمية الاقتصادية (WELZEL , 2014)

فلقد قدمت منظمة الامم المتحدة ودراسة بالتعاون مع عدة منظمات وبرامج دولية مثل (اليونسكو), (وبرنامج الغذاء العالمي) وذلك في (ملاوي) حيث تم البحث عن واقع تحقق عدد من الاهداف مثل القضاء علي الفقر والجوع لدي المرأة الريفية (بملاوي), وشكل الخدمات المقدمة للوصول لهذه الاهداف في مجال الزراعة حيث تمثل مصدر الدخل الوحيد والاساسي للمرأة هناك, وتم التوصل لنتائج ان الفقر واللامساواة هما السبب الاساسي لعرقلة عملية التمكين المرأة ودورها في التنمية الاقتصادية .

سادسا : تعزيز التدريب الشامل للمرأة والمساواة بين الجنسيين وسوق العمل لتحقيق التنمية الاقتصادية :-

قد اوضحت الدراسات المساواة بين الجنسيين يمكن ان يحقق النمو الاقتصادي , وان وصولها بغرض العمل يحقق التنمية الاقتصادية ويقلل من خطر الفقر بين الاسر كما ان اتاحة الموارد بين يدي النساء كانت ذات نتائج ايجابية تؤدي الي تحقيق امكانيات التغير الفعلية في المجتمع والنهوض به (KABEER , 2012)

ولذلك من الضرورة تعزيز التدريب الشامل للمراة , واكسابها المهارات اللازمة لسوق العمل , ودراسة الخيارات المناسبة لها (TOETAL , 2014)

وقد قدمت دراسة (الخاروفي والحديدي , 2011) تقييما لاحد المشروعات الخاصة بالمرأة في الاردن , وهو مشروع (الازدهار التنموي) عن طريق معرفة اوضاع النساء المشاركات الوظيفية , وتوصلت الدراسة الي ان مستوي الرضا عند المشاركات كان مرتفعا مما انعكس علي زيادة ثقتهم بانفسهن , وزيادة قدرتها علي اتخاذ القرار لها ولاسرتها ولا نستطيع تجاهل تأثير قوة العمل النسائية علي حجم التجارة الدولية حيث ان تحرير التجارة والتكامل الاقتصادي ادي في كثير من الدول الي النمو الاقتصادي بشكل كبير , وذلك مع توظيف عدد كبير من النساء (البنك الدولي ، 2012) ولذلك دعت العديد من الدراسات الي تقديم سياسات واليات محددة للقضاء علي التفاوت في الاجور بين الجنسيين , حيث ان الفجوة في الاجر بينهما تقلل من ثقة المرأة بذاتها، ومما يحد من جعلها قوة عمل رسمية كاملة مثل الرجل , ويقل من مشاركتها في عملية التنمية الاقتصادية (SAURE : ZOABI , 2014).

سابعا : الرؤية المستقبلية للتمكين الاقتصادي للمرأة المصرية " استراتيجية 2030 " :-

تحقيق رؤية واهداف الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية (2030) فانة يتطلب تحقيق اربعة محاور هي :- التمكين الاقتصادي , و التمكين السياسي ، وتعزيز الادوار القيادية للمرأة ، التمكين الاجتماعي , وتعتبر هذه المحاور هي الاهداف التفصيلية للرؤية والمتعلقة بتحقيق المساواة المستدامة (فوريس ميدل ايست, 2017)

وتهدف استراتيجية (2030) للتمكين الاقتصادي للمرأة الي تدعيم الفئات الاكثر تهميشاً من النساء عن طريق معالجة العوامل التي تؤثر في التمكين الاقتصادي للمرأة بشكل نهائي وحتمي , باتخاذ الاجراءات اللازمة للتوسيع في خدمات تنمية الاعمال المخصصة للمرأة مثل تطوير الخدمات المالية المصرفية وغير المصرفية , والتي يتم توجيهها للمرأة , والعمل علي معرفة النساء بها , وتسهيل حصولها عليها من احتلال الوسائل الإلكترونية .

وحتي تتمكن المرأة اقتصاديا فانه يتم بتقليل نسبة المرأة المعيلة والتي هي تحت خط الفقر من نسبة (26.20 %) عام (2015) الي (9%) عام (2030) , ويتم رفع نسبة مساهمة المرأة ومشاركتها الاقتصادية من (24.2 %) عام (2.16) الي نسبة (35 %) عام (2013) , كما يتم انخفاض معدل البطالة من (24%) عام (2015) الي نسبة (16) عام (2030) ويتم رفع نسبة مشاركة المرأة في الوظائف الادارية من (6%) عام (2016) الي نسبة (12%) عام (2030) , وزيادة نسبه المشروعات الصغيرة الموجهة بتحقيق نمو مستدام مما يساهم في تحسين نسبة مشاركة المرأة في قوة العمل من (22.8%) عام (2014) الي (35%) خلال عام (2030) .

(HTTP://WWW.ELPAGR.COM<2017)

المبحث الرابع

تصور مقترح لتمكين المرأة المصرية اقتصاديا

سوف يتم في هذا المبحث تناول آلية او اطار مقترح لتمكين المرأة المصرية اقتصاديا:-

اولاً :- الهدف من التصور او الاستراتيجية المقترحة :

وضـــع آلية يتم الاســـتفادة من الاتجاهات الحديثة في تمكين المرأة الحديثة في تمكين المرأة المصرية اقتصاديا وذلك لتفعيل دور المرأة في التنمية الاقتصادية ، وازالة التحديات التي تحول دون تمكينها اقتصاديا .

ثانيا :- متطلبات ومحاور التصور المقترح :-

1- محاربة الموروثات السـلبية عن المرأة والتي لا تسـتند علي ادلة مادية وتؤدي الي اصـــابة المرأة بالإحباط وعدم الثقة بالنفس بشـــكل يؤثر علي دور هام في التنمية الاقتصادية .
2- مشـــاركة المجتمع المدني من جمعيات اهلية ، وقطاع خاص في دمج المرأة في المشـروعات الصـغيرة والمتوسـطة، ودعم الاسـر المنتجة وذلك لرفع المسـتوي المعيشي للمرأة.
3- تفعيل دور المؤسـسـات في الدولة والتي لها دور في تدعيم التنمية بتحسـين نوعية الحياه بالنسبة للمرأة .
4- تقديم الدعم المالي والمعنوي من الدولة لتشجيع مؤسسات العمل المختلفة علي ادماج المرأة بفاعلية في سـوق العمل مثل الرجل وتمارس كل حقوقهم وواجبتها لمسـاعدته علي التمكين الاقتصادي .
5- تقنين القوانين واللوائح الخاصـــة بالإقراض والمشـــروعات التنموية الصـــغيرة والمتوسطة ، والابعاد المتعلقة بتمكين المرأة وذلك لمواجهة معوقات هذا التمكين .
6- ابراز الدور التنموي والاقتصادي المباشر وغير المباشر التي تؤدية المرأة وتسهم به في توفير سبل العيش ولأسرتها بشكل يعمل علي تحسين نوعية الحياة ويدعم التنمية في المجتمع بشكل مباشر وهذا يأتي من الاعتراف المجتمعي بحقوق المرأة كاملة في العمل ، وبه المســـاواة في الاجر مع الرجل، توفير التمويل والتســـهيلات الائتمانية اللازمة لتدعيم مشروعاتها الصغيرة ، وايضا ضمان رعاية اطفالها اثناء العمل .
7- قيام الاعلام كوسيلة مؤثرة وفعالة في المجتمع وذلك بإبراز الدور الحيوي التي تقدمة المرأة في تحسين سبل الحياة لأسر لها الفقيرة .
8- تفعيل البحوث العلمية الجادة حول اوضـــاع المرأة ودورها في التنمية الاقتصـــادية ، وعمل اولوية بحثية لدراسـة المشـكلات التي تعوق المرأة من تأدية دورها في التنمية الاقتصادية وإعطائها الفرصة كاملة مثلها مثل الرجل لتمكينها والاستفادة من طاقتها .

ثالثاً: آليات تطبيق التصور المقترح لتمكين المرأة المصرية اقتصاديا :

تتركز اليات تطبيق التصـــور في الدور التمويلي للقطاع المصـــرفي في مصـــر , والمبادرات الحكومية لتعزيز وتدعيم التمكين الأقتصـــادي للمرأة وذلك من خلال اقتراح البنود التالية :

أ) عمل مواعيد بيانات تضم العملاء السيدات للبنوك , حيث بعمل هذه القاعدة يكون لدي القطاع المصـــرفي بيانات خاصـــة للعميلات , وبالتالي يسـتطيع اسـتخراج تقارير توضيحية يتم علي أساسها وضع سياسة وطنية لسد الفجوة بين الجنسين , حيث يقوم البنك المركزي المصـري بمسـاعدة البنوك والمؤسـسـات المالية لتجميع هذه البيانات وتصـنيفها بشـكل شـهري حتي يمكن التعامل مع الشـركات المملوكة من المرأة , أو

المرأة في مجال الأعمال التجارية بشكل محدد تلتزم بجميع البنوك ,وايضاً يتم التنسيق علي مستوي البنك المركزي مع الجهات الحكومية المعنية بسد الفجوة بين الجنسين.

ب) محو الأمية المالية للمرأة المصرية بعمل مشروع تعليمي للمرأة المصرية مالياً وذلك باشتراك كلاً من المعهد المصرفي المصري , والبنوك العاملة في مصر مثل(البنك الأهلي المصري, وبنك مصر, وبنك القاهرة ,وبنك الزراعي المصري) تحت أشراف وإدارة البنك المركزي المصري وذلك باستغلال الانتشار الجغرافي لهذه البنوك علي مستوي مصر فيتم توجيه خبرة المعهد المصرفي في مجال الخدمات المالية المصرفية مع القدرات المالية للبنوك المشار اليها بالاشتراك مع المجلس القومي للمرأة , المدراس , الجامعات , لتنفيذ هذا المشروع, حيث يتم توفير معلومات والفهم الخاص بالمنتجات المصرفية والمالية, وإجراءات التسهيلات الائتمانية , والأسواق المالية عن طريق إقامة ورش عمل, ندوات تثقيفية مالية , وبرامج توعوية مالية للمرأة المعيلة بصفة خاصة وذلك لمساندتها علي تحمل أعباء أسرتها , وصقل دورها ايضاً في عملية التنمية الاقتصادية ايضا تستهدف هذه الحملات التوعوية المالية صاحبات المشروعات الصغيرة والمتوسطة لمساعدتهن علي تطوير مشروعاتهم عن طريق عمل اعلانات في الجرائد , والتلفزيون , ووسائل التواصل لاجتماعي حتي تستطيع الوصول للبرامج والتسهيلات التمويلية التي يقدمها البنوك، وهناك بعض الحملات التثقيفية المالية التي تعتبر مثال يحتذي به مثل (حملة طلعت حرب) التي نفذها بنك مصر والتي حققت زيادة في تمويل المشروعات بـ(5 مليار جنية) كما أعلنة رئيس مجلس الإدارة لبنك مصر بذلك (جريدة اليوم السابع, 2018) .

ج) الاستفادة من التحويلات المالية للمصريين بالخارج , فلقد تم موافقة البنك المركزي في عام (2016) علي السماح المصرين بالخارج لتحويل اموالهم لأسرهم من السيدات خلال الهواتف المحمولة وبنفس الضوابط للخدمة بالسوق المحلي , وذلك لإتاحة الفرصة لتشجيع قنوات السيولة الدولارية بالبنوك , وعمل التسهيلات المرنة لتطبيق هذه الخدمة عبر الانترنت البنكي , وضع حد أدني , وحد أقصي للتحويل الدولاري بهدف تدعيم تمكين المرأة من تصريف أمورها في غياب من يعولها والذي يصب في النهاية في تدعيم عملية التنمية الاقتصادية .

د) أطلاق مبادرات حكومية لتمكين المرأة الريفية , حيث يقوم البنك المركزي بعمل مبادرة لتعزيز دور السيدات المنتجات في القري الريفية , وذلك بتخفيض نسبة الفائدة علي القروض, وتخصيص مبالغ كبيرة لتدعيم هذا النشاط الانتاجي في القري الريفية وعمل متابعة ومراقبة لهذه المشروعات لضمان التنفيذ والاستمرارية لها , كما يتم إطالة فترة السداد بالنسبة للمشروعات الناجحة كدعامة لها علي استمرارية النجاح .

هـ) أنشاء صندوق استثمار للمرأة : حيث يتم انشاء مبادرة(صندوق المرأة) من قبل البنوك يعتبر آلية التمويل لمشروعات المرأة , ويتم أعفاء هذا الصندوق من الضرائب وذلك لتشجيع الشركات والافراد علي الاكتتاب في , وان تتم عملية الاكتتاب والسحب

بمنتهي البســـاطة من خلال الفروع المنتشـــرة للبنوك ويتم توفير الســـيولة المطلوبة للعميلات , وذلك بجعل عمليتي الاكتتاب والاسترداد بدون تكاليف تذكر.

و) العمل علي تطبيق وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية (2030) وبشكل مركز ومخطط لأنها تحتوي علي ضرورة تمكين المرأة والاستفادة من طاقتها عن طريق تضافر كل قوي الدولة المؤســـســـية والشـــعبية , والذي ينعكس في النهاية بدوره علي تحقيق التنمية الاقتصادية والرفاهية الاقتصادية .

المبحث الخامس

النتائج والتوصيات

اولا: نتائج البحث :

1. أصـــبح الاهتمام بتمكين المرأة والمســـاواة بينها وبين الرجل محور الاهتمام الدولي والعالمي.
2. أن التنمية الاقتصـادية المرجوة لا يمكن أن تؤتي ثمارها إلا بمشـاركة المرأة وتمكينها اقتصادياً .
3. أثبت التجارب الناجحة للدول التي تم تمكين المرأة فيها أن لمشـاركتها أثر تنموي في المجالات الاقتصـادية المختلفة , وقد سـجلت المرأة تقدماً ملحوظاً في مجال التمكين السياسي والتمكين الاجتماعي , ألا انها لازالت تحتاج لمزيد من الجهود والعمل علي مساندتها وذلك من قبل مختلف قطاعات الدولة .
4. هناك بعض التحديات والعقبات التي تحول دون تمكين المرأة أقتصادياً .
5. يعتبر التمكين الاقتصـادي للمرأة المصـرية هو العنصـر الفعال لوضـع المرأة ودورها المجتمعي حيث أنه أصبح ضرورة لتحقيق نهضة اقتصادية شاملة .
6. أثبتت الاتجـاهـات الحـديثـة لتمكين المرأة جـدواهـا من خلال تمكين المرأة وتـدعيم مشروعاتها الصغيرة والمتوسطة , أيضاً دور القطاع المصرفي لتدعيم تمكين المرأة , الشمول المالي ودوره في توسيع نطاق أمكانيات المرأة المالية لتتمكن من إمتلاك القوة الاقتصادية لتحقيق مطالب أسرتها من جهة , ومطالب الدولة التنموية من جهة أخري .
7. إطلاق الاسـتراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصـرية (2030) بشـكل رسـمي والتي تســـتهلك كل أطياف المرأة ســـواء كانت ربة منزل , طالبة جامعية, أو ريادية, أو موظفة, أو صاحبة مشروعات, أو المرأة المعيلة .
8. يعتبر للبنك المركزي , القطاع المصـرفي بالاشـتراك مع المجلس القومي للمرأة الدور الحيوي والفيصـلي في محو أمية المرأة المالية من خلال إصـدار المبادرات والحملات التي تمكن المرأة من الوصـــول للخدمات المصـــرفية والمالية لتمويل المشـــروعات التنموية .

ثانياً :- التوصيات

1. توجيه جهود وخطط الدولة لتعزيز مشـــاركة المرأة في مجال المشـــروعات الصـــغيرة والمتوسطة, وتوفير الخدمات وتسهيلات مثل الخدمات التعليمية والتدريبية والمصرفية التمويلية.
2. تفعيل دور الاعلام في نشـــر الوعي التثقيفي للمرأة في المجال الاقتصـــادي والمالي والقانوني, المرتبط بحقوقها وواجبتها وإعطائها الثقة بذاتها للقيام بدورها في عملية التطوير والتنمية.
3. ضرورة تحقيق المساواة بين الجنسين وسد الفجوة بينهما وضمان تحقيق تكافؤ الفرص في الخدمات المالية, والتســـهيلات الائتمانية والخدمات الاســـتشـــارية والفنية ونظم المعلومات والدراســـات والبحوث والمؤتمرات, والذي ينعكس علي ترســـيخ تمكين المرأة الاقتصادي ودورها التنموي.
4. ضـــرورة تدعيم المرأة الريادية وســـيدات الاعمال ومواجهة التحديات التي تعترض انجازاتها, من ضـيق الوقت وعدم قدرتها علي التوزان بين رعاية اسـرتها, ووظيفتها الريادية وتقديم نماذج لتعزيز قدراتهن التجارية وخاصة من خلال التدريب المالي حول إدارة المشروعات وتحليل التكاليف .
5. ضـــرورة اتخاذ اللازم في قضـــايا المرأة من الناحية الاجتماعية وذلك من خلال المناهج الدراســـية, وعمل ورش لترويج لإدماج احتياجات المرأة في القطاع المالي والمصرفي, وايضاً عمل دورات متخصصة لتدريب المرأة وذلك تحت إشراف المعهد المصرفي المصري.
6. قيام البنك المركزي والقطاع المصـرفي بتوسـيع انتشـاره بمناطق الريفية للحصـول علي حصة أكبر من النساء التي تحتاج لدعم مالي , وتوسيع مشاركاتها في عملية التنمية.
7. ضـــرورة تخفيض تكلفة المعاملات البنكية علي المرأة , واســـتحداث برامج ضـــمان القروض الموجهة للمرأة المعيلة, والمرأة الريفية وزيادة تطبيق الشمول المالي لها.

- الملاحق

1. ملخص أهداف تنمية المستدامة كما ورد في منظمة الامم المتحدة:

1. المرأة في سوق العمل الرسمي والغير رسمي:

توزيع قوة العمل (١٥ سنة فأكثر) وفقاً للقطاع (رسمي /غير رسمي) ومحل الإقامة والنوع في عامي (١٩٩٥/١،٢٠١٥)

محل الإقامة	١٩٩٥				٢٠١٥			
	القطاع الرسمي		القطاع غير الرسمي		القطاع الرسمي		القطاع غير الرسمي	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
جملة	٥٥,٤	٥٢,٢	٤٤,٦	٤٧,٨	٥٢,٧	٥٥,٢	٤٧,٣	٤٤,٧
حضر	٧٧,٤	٩٣,١	٢٢,٦	٦,٩	٦٩,٤	٨٥	٣٠,٦	١٤,٦
ريف	٣٧,٧	٢٤,٦	٦٢,٣	٧٥,٤	٤٠,٩	٣٥	٥٩,١	٦٥

المصدر: جهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء 2017

2. توزيع عمالة المرأة وفقاً للقطاعات الاقتصادية:

المصدر: جهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء 2017

3. محاور الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة (2030):

6. الاحصائية الخاصة بمصر في تقرير الفجوة بين الجنسين 2018 :

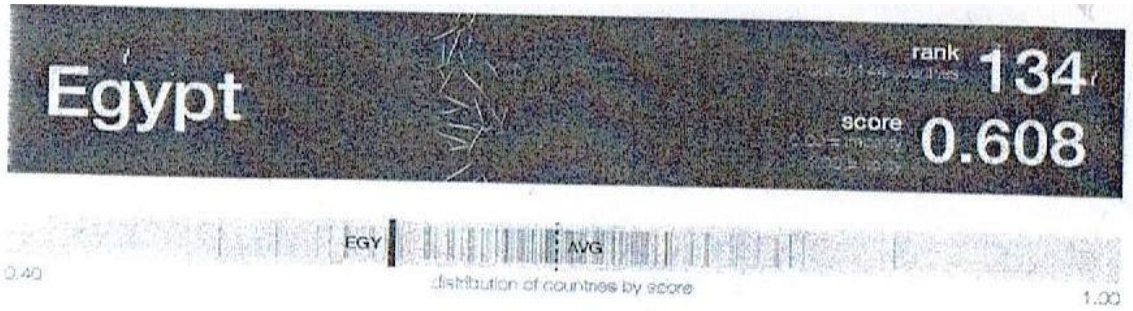

SCORE AT GLANCE

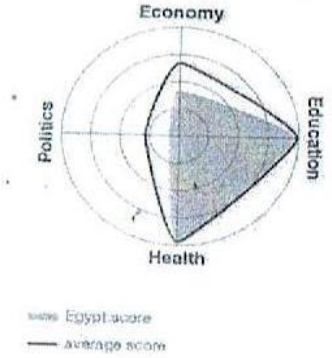

KEY INDICATORS

GDP (US$ billions)	336.30
GDP per capita (constant '11, intl. $, PPP)	10,319.26
Total population (1,000s)	95,688.68
Population growth rate (%)	1.97
Population sex ratio (female/male)	1.02
Human Capital Index score	55.99

	2006		2017	
	rank	score	rank	score
Global Gender Gap score	**109**	**0.579**	**134**	**0.608**
Economic participation and opportunity	108	0.416	135	0.413
Educational attainment	90	0.903	104	0.960
Health and survival	66	0.974	99	0.971
Political empowerment	111	0.022	119	0.087
rank out of	115		144	

COUNTRY SCORE CARD

	rank	score	avg	female	male	f/m
Economic participation and opportunity	135	0.413	**0.585**			
Labour force participation	138	0.710	0.667	24.9	80.4	0.31
Wage equality for similar work (survey)	56	0.694	0.634			0.66
Estimated earned income (PPP, US$)	131	0.285	0.509	4,911	17,215	0.29
Legislators, senior officials and managers	122	0.069	0.320	6.4	93.8	0.07
Professional and technical workers	109	0.691	0.758	37.5	62.5	0.60
Educational attainment	104	0.960	**0.953**			
Literacy rate	113	0.813	0.883	67.2	82.6	0.81
Enrolment in primary education	1	1.000	0.979	98.4	97.7	1.01
Enrolment in secondary education	1	1.000	0.971	82.5	81.3	1.01
Enrolment in tertiary education	96	0.964	0.938	35.6	36.9	0.96
Health and survival	99	0.971	**0.956**			
Sex ratio at birth	119	0.943	0.920			0.94
Healthy life expectancy	105	1.033	1.037	63.2	61.2	1.03
Political empowerment	119	0.087	**0.227**			
Women in parliament	107	0.176	0.279	14.9	85.1	0.18
Women in ministerial positions	104	0.133	0.209	11.8	88.2	0.13
Years with female head of state (last 50)	69	0.000	0.200	0.0	50.0	0.00

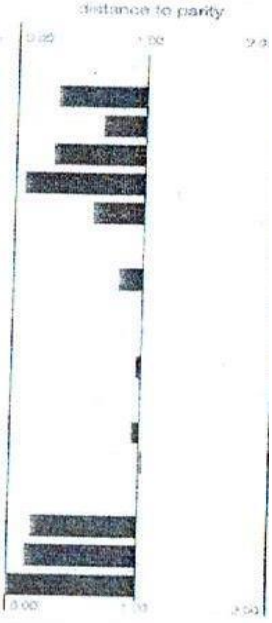

- **قائمة المراجع**

المراجع العربية

1. الخاروف ، أمل والحديدي ، سمر (٢٠١١). مشروع ازدهار النساء التنموي وعلاقته بتمكين المرأة الأردنية" دراسة تقييمية" . مجلة دراسات للعلوم الإنسانية والاجتماعية . الجامعة الأردنية ، مج (٣٨) ع(١).
2. حسن محمد العثمان (٢٠٠٩) مشاركة المرأة الأردنية في التنمية البشرية الواقع والمعوقات، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات - العلوم الإنسانية والاجتماعية - الأردن ، مج ٢١، ع 3.
3. حلمى ، إجلال (٢٠٠٣): العولمة وقضايا المرأة والعمل. الندوة العلمية لمركز الدراسات والبحوث والخدمات المتكاملة بكلية البنات - جامعة عين شمس: القاهرة. مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية. كلية الآداب - جامعة القاهرة.
4. دوابه، اشرف محمد(٢٠٠٩ } إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، بحث محكم منشور، مجلة الاستشارات والبحوث والتطوير، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، العدد 4 ، القاهرة ، اكتوبر .
5. سبيث ، جيمس غوستاف (٢٠١١). التنمية المستدامة وتمكين المرأة: التحديات والرؤى:
http://bintsultan 1.blogspot.com/2011/12/blog-post_.html
6. شكيب ، شعلة (٢٠٠٧) .التمكين السياسي للمرأة العربية ودور المؤسسات الأهلية:http://www.awapp.org/wmview.php?artiD
7. صابر بلول ، التمكين السياسي للمرأة العربية بين القرارات والتوجهات الدولية والواقع. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية - المجلد 25 - العدد الثاني - ٢٠٠٩.
8. عمار ، حامد (٢٠٠٧): مقالات في التنمية البشرية العربية: القاهرة. مكتبة الأسرة. الهيئة المصرية العامة للكتاب.
9. غنيم ، عثمان محمد و أبو زنط ، ماجدة (٢٠١٠). التنمية المستديمة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.
10. نجاح الطراونة ومحمد أمين (٢٠١١) واقع التمكين الإداري للمرأة في الجامعات الأردنية العامة والمعوقات المؤثرة فيه من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات – العلوم الإنسانية والاجتماعية - الأردن ، مج 26، ع 4
11. نجم ، منور عدنان (٢٠١٣). دور المؤسسات التنموية في تمكين المرأة الفلسطينية "دراسة تحليلية للخطط الاستراتيجية والتقارير السنوية في ضوء معايير التمكين ومؤشراتها . مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات التربوية والنفسية . مج ٢١. ع 3. ص ص ٢٣٩ -276

12. إيمان بشـــير الحســـين، وعماد محمد ســـلامة، وجمال فواز العمري (٢٠١٠) المعوقات النفسـية و الاجتماعية التي تواجه مشـاركة المرأة الأردنية في المجالس البلدية بواسطة الحسين، المصدر مجلة كلية التربية - عين شمس -مصر ، مج ٣، ع 34.
13. فاروق بن صـــالح الخطيب وعبدالعزيز بن احمد دياب " دراســـة متقدمة في النظريات الاقتصـــادية الكلية advanced studies in macroeconomic theory " جامعة الملك عبدالعزيز ،جده ، 2014م .
14. عبد القادر، ســـها.. ٢٠٠١ المرأة المصـــرية والعمالة في ظل الاصـــلاح الاقتصادي، مشروع منظمة العمل الدولية، المجلس القومي للمرأة، القاهرة.
15. غني، هنـاء محمـد أحمـد. - ٢٠٠٣ دور الجمعيـات الأهليـة في تمكين المرأة المعيلة من الحصـــول على الخدمات الاجتماعية في المجتمعات العشـــوائية، مجلة القاهرة للخدمة الاجتماعية، الجزء الثاني، العدد الرابع عشـــر، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية، القاهرة.
16. نصـــار، هبة. - ٢٠٠٩ التمكين الاقتصـــادي للمرأة طريق للتقليل من الفقر، المؤتمر السادس للمجلس القومي للمرأة، القاهرة
17. اعلان الامم المتحدة بشأن الألفية ٢٠٠٠م، 8 سبتمبر ٢٠٠٠م.
18. الإعـــلان الـــعـــالـــمـــي لـــحـــقـــوق الإنســـــان، 1948م http://www.un.org/ar/documents/udhr
19. الســـيد ، هالة ، وعمارة ، طارق (٢٠٠٨). دور المنظمات غير الحكومية في تمكين المرأة الفقيرة للتعامل مع آليات ســـوق العمل "دراســـة من منظور طريقة تنظيم المجتمع". مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية . ب (4). ع(24).
20. الأمـم الـمـتـحـدة، مـيـثـاق الأمـم الـمـتـحـدة، الـديـبـاجـة، ١٩٩٩م http://www.un.org/arabic/aboutun/charter/charter.htm
21. تقرير التنمية الإنســـانية العربية (٢٠٠٥). نحو الحرية في الوطن العربي. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية: الأردن - عمان. المطبعة الوطنية.
22. تقرير الفجوة بين الجنسين الصـــادر عن المنتدى الاقتصـــادي العالمي ٢٠١٧م الصادر في اكتوبر ٢٠١٧م متاح
23. جدول اعمال القرن ٢١ ، تقرير الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، المجلد الأول.
24. جمعه ، سلوى شعراوي (٢٠٠٠). نحو تمكين المرأة العربية في مراكز السلطة واتخاذ القرار. المؤتمر الأول لقمة المرأة العربية - تحديات الحاضـــر.. آفاق المستقبل: القاهرة. في الفترة من ١٨ - ٢٠ نوفمبر .

25. جمعه ، سلوى شعراوي (٢٠٠٥). مواطنة المرأة جدلية التمكين والتهميش .. المؤتمر السنوي السابع عشر للبحوث السياسية بعنوان: المواطنة المصرية ومستقبل الديمقراطية: القاهرة. مركز البحوث والدراسات السياسية . مكتبة الشروق الدولية.
26. حجازي، أحمد مجدي " التغيير الاجتماعي وقضايا التنمية والتحديث : دراسة ميدانية عن الدور المتغير للمرأة الريفية المصرية، الأسرة المصرية وتحديات العولمة، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة،٢٠٠٣م.
27. حلمي، إجلال إسماعيل " رؤية مستقبلة للتمكين الاقتصادي للمرأة المصرية في محافظة القاهرة " المؤتمر السادس للمجلس القومي للمرأة، القاهرة، ٢٨ مارس.
28. درويش، رمضان محمد " واقع المرأة المصرية ودرورها التشاركي في عملية التنمية " المؤتمر السنوي الرابع والثلاثون لقضايا السكان والتنمية، المركز الديموجرافي، القاهرة، 2004م.
29. دوجلاس موسشيت، ترجمة بهاء شاهين " مبادئي التنمية المستدامة " الدار الدولية للاستثمار، مصر ٨٠٠٠.
30. ريدة ديب وسليمان مهنا " التخطيط من أجل التنمية المستدامة " مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية، المجلد ٢٠ ، العدد ١، سوريا، ٢٠٠٩م.
31. السروجي، طلعت مصطفى" رأس المال الاجتماعي" مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ٢٠٠٩م.
30 -عبد الجواد، مصطفي خلف.. ٢٠٠٢دور الجمعيات الأهلية في الحد من الفقر ومواجهة البطالة، الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية، القاهرة
31 - عثمان محمد غنيم وماجدة أحمد أبو زنط " التنمية المستدامة " دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، ٢٠٠٧م.
32 - على عبدالقادر على " اسس العلاقة بين التعليم وسوق العمل وقياس عوائد الاستثمار البشرى " ورقة عمل، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، أكتوبر ٢٠٠١م
33 - الفراجي هادي احمد " الدراسات الإجتماعية والتنمية المستدامة " بحوث ندوة الدراسات الاجتماعية ودورها في التنمية وخدمة المجتمع، كلية التربية، جامعة قابوس، مسقط ، ٢٠٠٨م.
34 - كاظم، فاطمة، وعدلي أبو طاحون " المرأة الريفية المصرية عطاء عبر التاريخ "المجلس القومي للمرأة، القاهرة،٢٠٠٣م.
35 - كمال، محمود مصطفي" اتخاذ المشاركة السياسية للمرأة في صنع القرار السياسي مؤشرات ومحددات . العولمة وقضايا المرأة والعمل " مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة،٢٠٠٣م.
36 مقال " النفوذ الاقتصادي والسياسي للنساء " مأخوذ عن الكلمة التي القتها السفيرة " ميلاني فرفير " خلال المؤتمر الذي هقده مركز المشروعات الدولية

الخاصة ، يونيو ٢٠١١م ، تحت عنوان " الديمقراطية التي تؤتي ثمارها للمرأة "
37 - مكتب العمل الدولي،" ألفباء حقوق المرأة العاملة والمساواة بين الجنسين"، 2014م.
38 - مكتبة حقوق الإنسان، اتفاقيات منظمة العمل الدولية http://www.un.edu/humanrts/arabic.htmn
39 - ملحم يحي سليم ، التمكين كمفهوم إداري معاصر، بدون طبعة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، بحوث ودراسات، مصر الجديدة، القاهرة، ٢٠٠6م.
40 - المنظمات الأهلية العربية " التقرير السنوي الرابع تمكين المرأة " المجلس القومى للمرأة ٢٠٠6م.
41 - منظمة العمل الدولية (٢٠٠4). العمالة وسوق العمل. الندوة الإقليمية الثلاثية للخبراء حول تشغيل الشباب في المنطقة العربية.6 -8 إبريل: عمان.
42 - موسوعة المرأة عبر العصور ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، المجلد الرابع 2004 م.
43 - نسرين سليمان " دور التمكين الاقتصادي للمرأة في مواجهة مشكلة الفقر، دراسة ميدانية على عينة من النساء العاملات بقرية الحرانية بمحافظة الجيزة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة ، 2014م.
44 - هيفاء أبو غزالة "مؤشرات كمية ونوعية لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة " منظمة المرأة العربية، ٢٠٠٩م.
45 - وراء زكي الطويل " التنمية المستدامة و الأمن الاقتصادي " دار زهران للنشر ، الطبعة الأولى ، الأردن، ٢٠١٠م.
46 - يمن الحماقي " ريادة الأعمال والتمكين الاقتصادي للمرأة العربية"، ورقة عمل مقدمة في ملتقى ريادة الأعمال العربية ريادة الأعمال النسائية"، بيروت، أبريل ٢٠١٠م ، منشور ضمن مجمع أعمال المؤتمرات، " المرأة العربية في الحياة العامة والسياسية"، الصادر عن المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، ٢٠١٢م.

المواقع الالكترونية

١. جريدة المال - الموقع الالكتروني /http://www.almalnews.com
٢. المجلس القومي للمرأة- الموقع الالكترونيhttp://ncw.gov.eg/ar
٣. الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء / www.capmas.gov.eg .
4.موقع البنك الاهلي المتحد – مصر http://www.ahliunited.com/egypt/egypt about.html
5. البنك المركزي المصري - الموقع الالكتروني /6 http://www.cbe.org.eg .
6- جريدة العقارية - الموقع الالكتروني / http://www.aleqaria.com.eg
٧. بنك الرياضhttps://www.riyadbank.com
٨. موقع البنك التجاري الدولي - مصر الالكتروني http://www.cibeg.com

٩. موقع بنك قطر الوطني الأهلي مصر http://www.qnbalahli.com
١٠. موقع جريدة اليوم السابع http://www.youm7.com
١١. موقع جريدة الفجر http://www.elfagr.com
١٢. موقع جريدة الوفد https://alwafet.org
١٣. موقع بنك مصر http://www.banquemisr.com/ar
14. موقع البنك الأهلي المصري http://www.nbe.com.eg
15. الهيئة العامة للاستعلامات http://www.sis.gov.eg
16. موقع استراتيجية مصر ٢٠٣٠ http://sdsegypt2030.com
17. موقع البنك الزراعي المصري الالكتروني www.abe.com.eg/index.php/ar
18. http://reports.weforum.org/global-gender-gap-report-2017

المراجع الاجنبية

Vanessa, Griffin "Women Development and Empowerment: A pacific Feminist Perspective, Asian and Pacific Development Center" Kuala Lumpur, 1987.

Dorothy, N. G." Marie Overbuy Well Participation, Encyclopedia of Social Work. National Association of Social Workers "United States, 1995.

Longwe, Sara "Education for Women's Empowerment or Schooling for Women's Subordination? In Gender and Development "an Oxfam journal, volume 6. No.2. July 1998.

Stéphanie vallée, "l'autonomisation économique des femmes dans l'espace francophone" rapport présenté à l'occasion de l'assemblée parlementaire de mla francophonie, Kinshasa, Congo, 5-8 juillet 2011.

Berniell, Maria Inés, and Carolina Sanchez-Paramo." Overview of Time Use Data Used for the Analysis of Gender Differences in Time Use Patterns." Background Paper for the World Development Report 2012

World Bank. World Development Report 2012" Gender Equality and Development" Washington, D.C. World Bank.

Deaton, Angus. 1989." Looking for Boy--Girl Discrimination in Household Expenditure Data" World Bank Economic Review.

The Global Gender Gap Report 2012,2016.

Tiago V. de V. Cavalcanti, and Jos'e Tavares 2007 " The Output Cost of Gender Discrimination: A Model Based Macroeconomic Estimate" From the Selected Works of José Tavares, Universidade

Nova de Lisboa a ltd Cenler for Economic Policy Research (CEPR).
Jones, L., R. E. Manue, and E. R. McGrattan 2003 "Why Are Married Women Working So Much?," Federal Reserve Bank of Minneapolis, Staff Report.
Lagerlof," N. -P 2003 op.cit Falcao, B. 1. S. and R. R. Soares 2007 "The Demographic Transition and the Sexual Division of labor" NBER Working Paper 12838.
International Monetary Fund, based on estimates by Cuberes & Teignier 2014.
Aguirre, DeAnne, Leila Hoteit, Christine Rupp, and Karim Sabbagh, 2012, "Empowering the Third Billion Women and the World of Work in 2012," Booz and Company.
1. IFC SLIDES (CHECK SOURCE) 2 MINISTRY OF PLANNING 3 IFC SLIDES (CHECK SOURCE) 4 GPFI & IFC 2011 5 GPFI & IFC 2011 6 INSERT SOURCE IFC PRESENTATION CAIRO
2. Robert Kaplan and David Norton: The Blanced Score Card: Translating strategy into action. Harvard Businen School. 1996.
3. Berry, L.L., Zeithaml, V.A. and Parasuraman, A. (1985), “Quality counts in services, too", Business Horizons, May-June, pp. 44-52.
4. Cronin, j.J. and Taylor, S.A. (1992), "Measuring service quality: a reexamination and extension." Journal of Marketing, Vol. 56, July, pp. 55-68
5- Dupas, P., & Robinson, J. (2013b). Savings Constraints and Microenterprise Development: Evidence from a Field Experiment in Kenya. American Economic Journal: Applied Economics, 5(1), 163:192.
6. Dupas, P., Karlan, D., Robinson, J., and Ubfal, D., (2016). Banking the Unbanked: Evidence from Three Countries. Center for Global Development, Working Paper 440.
7. Field, E., Pande, R., Rigol. N., Schaner, S., Troyer Moore, C. (2016a). An Account of One's Own: Can Targeting Benefits Payments Address Social Constraints to Female Labor Force Participation? Working Paper.

8. Ashraf, N., Karlan, D., and Yin, W. (2010). Female Empowerment: Impact of a Commitment Savings Product in the Philippines. World Development 38(3), 333:344

9. Schaner, Simone. (2015). The Cost of Convenience? Transaction Costs, Bargaining Power, and Savings Account Use in Kenya. Working Paper.

10. -Schaner, Simone. (2016). The Persistent Power of Behavioral Change: Long-Run Impacts of Temporary Savings Subsidies for the Poor. Working Paper.

11. - Harigaya, Tomoko. (2016). Effects of Digitization on Financial Behaviors: Experimental Evidence from the Philippines. Working Paper

12. - Banerjee, A., Duflo, E., Glennerster, R., & Kinnan, C. (2015). The Miracle of Microfinance? Evidence from a Randomized Evaluation. American Economic Journal: Applied Economics 7(1), 22:53.

13. - Attanasio, O., Augsburg, B., De Haas, R, Fitzsimons, E. & Harmgart, H. (2015). The Impacts of Microfinance: Evidence from Joint-Liability Lending in Mongolia. American Economic Journal: Applied Economics 7(1), 90:122.

14. - Angelucci, A., Karlan, D., & Zinman, J. 2015. Microcredit Impacts: Evidence from a Randomized Microcredit Program Placement Experiment by Compartamos Banco. American Economic Journal: Applied Economics, 7(1),151:182.

15. IFC & Mckinsey (2010). Two Trillion and Counting. Assessing the credit gap for micro, small and medium sized enterprises in the developing world. Available at:

16.http://www.ifc.org/wps/wcm/connect/3d5d09804a2d54f08c1a8f8969adcc27/T wo+trillion+and+counting.pdf?MOD=AJPERES

Serafico, V. (2006): Women international Fund for Agricultural Development (IFAD), Rome, Italy.

16- Sierpina V, Levine L, McKee J, Campbell C, Lian S, Frenkel M, 2 (2015). Nutrition Metabolism, And Integrative Approaches In Cancer, Seminars in Oncology Nursing doi: 10.1016/j.soncn.2014.11.005.

17- Tutar, H. et al, (2011). The effects of employee empowerment on achievement motivation and the contextual performance of employees. African Journal of employees. African journal of Business Management. Academic journals. Vol.5 (15),6318-6329.